



Distr.
GENERAL

ICCD/COP(4)/3/Add.1 (D)
11 October 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة الرابعة

بون، ١١-٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

البند ٧ (أ) و(ب) من جدول الأعمال المؤقت^(١)

تنفيذ الاتفاقية

(أ) استعراض التقارير المتعلقة بالتنفيذ المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة من مناطق غير أفريقية، بما في ذلك التقارير عن عمليات المشاركة والخبرات المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية

(ب) استعراض التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في صياغة وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في مناطق غير أفريقية

إضافة

الجزء الأول: ملخص للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية المقدمة من البلدان الأطراف الآسيوية المتأثرة

الجزء الثاني: التقدم المحرز في صياغة وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في آسيا

مذكرة من الأمانة

المحتويات

الجزء الأول: ملخص للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية المقدمة من البلدان الأطراف الآسيوية المتأثرة

الصفحة	الفقرات	
٤	١٠-١	أولاً- مقدمة
٤	٧-٢	ألف- الولاية.....
٥	٩-٨	باء- نطاق التقرير
٦	١٠	جيم- النهج.....
٦	٢٣-١١	ثانياً- استعراض التقارير الوطنية والاتجاهات الناشئة.....
١٠	٧٨-٢٤	ثالثاً- تلخيص المعلومات الواردة في التقارير الوطنية.....
		ألف- الاستراتيجيات والأولويات التي تم وضعها في إطار خطط و/أو سياسات التنمية المستدامة.....
١٠	٣٠-٢٦	باء- التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية.....
١٢	٣٩-٣١	جيم- عملية المشاركة لدعم إعداد وتنفيذ برنامج العمل
١٣	٤٦-٤٠	دال- العملية الاستشارية لدعم إعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني واتفاق الشراكة مع البلدان المتقدمة الأطراف وغيرها من الكيانات المعنية
١٥	٥٤-٤٧	هاء- التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها في إطار برنامج العمل الوطني، بما في ذلك تدابير تحسين البيئة الاقتصادية، لحفظ الموارد الطبيعية، وتحسين المنظمات المؤسسية، وزيادة المعارف المتعلقة بالتصحر ورصد وتقييم آثار الجفاف.....
١٧	٦٥-٥٥	واو- المخصصات المالية من الميزانيات الوطنية لدعم التنفيذ، وما ورد من المساعدة المالية والتعاون التقني وما يلزم الحصول عليه، وتعيين الاحتياجات وتحديد أولوياتها.....
١٩	٧٢-٦٦	زاي- استعراض المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز وتقييمه ...

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
٢٢	٨٨-٧٩	رابعاً- الدروس المستخلصة من التقارير الوطنية
٢٢	٨٤-٧٩	ألف- عملية وضع وتنفيذ برنامج العمل الوطني
٢٥	٨٨-٨٥	باء- عملية الإبلاغ الوطني
٢٦	٨٩	خامساً- الاستنتاجات
٢٧	٩٠	سادساً- التوصيات

الجزء الثاني: التقدم المحرز في وضع وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في آسيا

٢٨	٩٢-٩١	أولاً- موجز التقارير المقدمة عن العمليات ذات الصلة ببرامج العمل دون الإقليمي والإقليمية
٣٠	١٠٣-٩٣	ثانياً- التقرير المرحلي عن برامج العمل دون الإقليمية
٣٠	٩٧-٩٣	ألف- غرب آسيا
٣١	١٠٣-٩٨	باء- آسيا الوسطى
٣٣	١٣٦-١٠٤	ثالثاً- تقرير مرحلي عن برنامج العمل الإقليمي
٣٤	١٠٧-١٠٥	ألف- مجالات التعاون والتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها
٣٥	١١٨-١٠٨	باء- العملية الاستشارية والتحضيرية لدعم تنفيذ البرنامج واتفاقات الشراكة
٤٠	١٣١-١١٩	جيم- إنشاء شبكات البرنامج المواضيعية
٤٨	١٣٦-١٣٢	دال- التقدم المحرز في عمليات وحدة التنسيق لمنطقة آسيا

المرفقات

٥١	١٤٩-١٣٧	الأول- السمات الناشئة في المناطق الفرعية
٥١	١٤٢-١٣٧	ألف- السمات الناشئة في المنطقة الفرعية لغربي آسيا
٥٣	١٤٩-١٤٣	باء- السمات الناشئة داخل المنطقة الفرعية لآسيا الوسطى
٥٥		الثاني- محتويات التقارير التي جمعت فيها الملخصات كما وردت في التقارير الوطنية ...
٥٦		الثالث- جدول- حالة عملية إعداد برامج العمل الوطنية في البلدان الآسيوية الأطراف كما وردت في التقارير الوطنية

الجزء الأول: ملخص للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية المقدمة من البلدان الأطراف الآسيوية المتأثرة

أولا - مقدمة

١- تنص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في المادة ٢٦ على أن "يرسل كل طرف إلى مؤتمر الأطراف، عن طريق الأمانة الدائمة، تقارير عن التدابير التي اتخذها من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية كما ينظر فيها المؤتمر في دوراته العادية. ويحدد مؤتمر الأطراف الجدول الزمني لتقديم هذه التقارير كما يحدد شكلها".

ألف - الولاية

٢- يقوم مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة، وفقا للفقرة ١٣ من المقرر ١١/م أ-١، بدراسة تقارير البلدان الأطراف أو المناطق المتأثرة غير البلدان الأطراف الأفريقية المتأثرة، التي تم النظر في تقاريرها في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف التي عقدت في ريسيفي، البرازيل، في الفترة الممتدة من ١٥ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

٣- وعملا بالفقرة ١٧ من المقرر ١١/م أ-١، طلب إلى الأمانة إعداد تلخيص للتقارير الوطنية يحدد الاتجاهات الناشئة في تنفيذ الاتفاقية.

٤- وقد وردت في المقرر ١١/م أ-١ الإجراءات التي ينبغي للأطراف اتباعها في إعداد تقاريرها الوطنية من أجل (أ) تنظيم وتبسيط عملية إبلاغ المعلومات عملا بالمادة ٢٦ من الاتفاقية؛ و(ب) تيسير استعراض مؤتمر الأطراف المنتظم لعملية التنفيذ وفقا للفقرة ٢ (أ) من المادة ٢٢ من الاتفاقية؛ و(ج) تعزيز وتيسير تبادل المعلومات بشأن التدابير التي اعتمدها الأطراف عملا بالفقرة ٢(ب) من المادة ٢٢ من الاتفاقية. وفيما يلي الأهداف المحددة للإجراءات:

(أ) كفالة التقييم الفعال للتقدم المحرز في تحقيق أهداف الاتفاقية، وتمكين مؤتمر الأطراف من وضع توصيات مناسبة لتعزيز تلك الأهداف؛

(ب) تبادل المعلومات والبيانات بين الأطراف للاستفادة إلى أقصى حد من التدابير والمبادرات الناجحة في إطار الاتفاقية؛

(ج) كفالة حصول لجنة العلم والتكنولوجيا والآلية العالمية على المعلومات والبيانات اللازمة لاضطلاعهما بولايتهما؛

(د) العمل على أن توضع المعلومات المتعلقة بالتنفيذ تحت تصرف الجمهور وتتاح أيضا للمجتمع الدولي وخاصة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف المهتمة بالأمر.

٥- وعاد مؤتمر الأطراف، بمقره ٥/م أ-٥، إلى تأكيد المقرر ١١/م أ-١ بشأن إجراءات إبلاغ المعلومات واستعراض عملية التنفيذ.

٦- ويرد في الفقرة ١٠ (أ) من المقرر ١١/م أ-١ شكل ومضمون وهيكل إعداد التقارير المتعلقة ببرامج العمل الوطنية. ويتضمن كل تقرير، إلى جانب قائمة بالمحتويات وملخص، العناوين الفرعية أو العناصر السبعة المتفق عليها، كما ينعكس في الفرع ثالثا، من ألف إلى واو.

٧- وقد وردت المبادئ التوجيهية المشار إليها أعلاه بمزيد من التفصيل في الدليل الإرشادي^(٢) الذي أعده في بادئ الأمر معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في آذار/مارس ١٩٩٩ لمساعدة مراكز التنسيق الوطنية الأفريقية في إعداد تقاريرها الوطنية الأولى. وتم استعراض هذا الدليل الإرشادي في الاجتماع الذي عقدته جهات الوصل الآسيوية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في بيجينغ، الصين، في تموز/يوليه ١٩٩٩، وكذلك أثناء انعقاد اجتماع المجموعة الإقليمية الآسيوية في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف، وعدل بعد ذلك ليتوافق مع البلدان الآسيوية الأطراف.

باء- نطاق التقرير

٨- قامت الأمانة، استجابة للولاية المشار إليها أعلاه، بإعداد هذا الملخص استنادا إلى تقارير وطنية يبلغ مجموعها ٣٢ تقريرا قدمتها الأطراف التالية من المنطقة الآسيوية:

الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، بالاو، البحرين، بنغلادش، تركمانستان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، سري لانكا، سنغافورة، الصين، طاجيكستان، عمان، فيجي، فييت نام، قطر، فيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، الكويت، لاوس، لبنان، المملكة العربية السعودية، منغوليا، ميانمار، نيبال، الهند، واليمن.

٩- وقد حرر منها ٢٤ تقريرا (٧٥ في المائة) بالإنكليزية، وثلاثة (٩ في المائة) بالعربية، وأربعة (١٣ في المائة) بالروسية، وتقرير واحد (٣ في المائة) بالطاجيكية وترجم بعد ذلك إلى الروسية والإنكليزية. ووردت جميع التقارير، باستثناء خمسة منها، بحلول ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وترد ملخصات هذه التقارير في الوثائق ICCD/COP(4)/3/Add.1 (A)، و ICCD/COP(4)//3/Add.1(B) و ICCD/COP(4)/3/Add.1(C).

جيم - النهج

١٠ - تراعي الأمانة، عند القيام بمهمة تلخيص المعلومات التي كلفت بها، شكل وهيكل التقرير السابق المماثل الذي تم إعداده للبلدان الأطراف الأفريقية المتأثرة (انظر ICCD/COP(3)/5/Add.2). ويتبع هذا التقرير أساسا نفس هيكل التقرير السابق مع تعديلات طفيفة. فقد أضيف بوجه خاص فرع جديد بشأن "استعراض التقارير الوطنية والاتجاهات الناشئة" لإلقاء الضوء على القضايا الرئيسية والاتجاهات الناشئة في تنفيذ الاتفاقية من جانب البلدان الأطراف الآسيوية. كما أضيف فرع بشأن "الاستنتاجات" لإبراز النتائج الرئيسية التي توصل إليها التلخيص.

ثانيا - استعراض التقارير الوطنية والاتجاهات الناشئة

١١ - تتسم الأطراف المقدمة للتقارير التي صنفنا باعتبارها تدرج في المنطقة الآسيوية بتنوع شديد من الناحية الجغرافية. فتقع تسعة منها (٢٨ في المائة) في شرق وجنوب شرقي آسيا (إندونيسيا، جمهورية كوريا، سنغافورة، الصين، فييت نام، كمبوديا، لاوس، منغوليا وميانمار)؛ و٥ (١٦ في المائة) في جنوب آسيا (باكستان، بنغلادش، سري لانكا، نيبال، الهند)؛ و١١ (٣٤ في المائة) في غرب آسيا (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إيران (جمهورية - الإسلامية)، البحرين، الجمهورية العربية السورية، عمان، قطر، الكويت، لبنان، المملكة العربية السعودية، اليمن)؛ و٥ (١٦ في المائة) في آسيا الوسطى (أوزبكستان، تركمانستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان). واثان من الأطراف المقدمة للتقارير (٦ في المائة) دولتان جزيرتان صغيرتان تقعان في جنوب المحيط الهادئ (بالاو وفيجي). ولهذه البلدان سمات مادية مختلفة وأوضاع مناخية متباينة ونظم إيكولوجية متنوعة. وفي معظم الحالات، يمكن أن تكون الاختلافات في الأوضاع الجغرافية والمناخية شاسعة وبينه حتى داخل البلد الواحد. ولذلك يجب التصدي لقضية التصحر وتدهور التربة في سياق الظروف الوطنية المحددة.

١٢ - وتتأثر جميع هذه البلدان أو تتأثر بشدة بالجفاف والتصحر باستثناء ثلاثة منها (هي بوجه خاص دول جزرية صغيرة). وتشكل المناطق المعرضة للجفاف والمناطق المتأثرة بالتصحر جزءا كبيرا من هذه الأقاليم. وقد عانى كثير من هذه البلدان، وبعضها في الآونة الأخيرة، من جفاف بلغ أبعادا مفرجة. ولما كان ملايين البشر في هذه المنطقة يعتمدون على الأرض لتلبية القسط الأكبر من احتياجاتهم، فإن تكرار حالات الجفاف والتصحر تشكل تهديدا خطيرا لأسباب عيشهم. وقد لوحظ بالفعل أن التصحر وفقدان المحاصيل بسبب الجفاف ربما يكونا قد سببا معاناة للبشر أكثر من أي مشكلة أخرى في المناطق المعنية. ومن ثم فإن الحيلولة دون المزيد من تدهور التربة أو المراعي تمثل تحديا بيئيا واجتماعيا - اقتصاديا عاجلا وملحا لهذه البلدان.

١٣- وقد حددت معظم الأطراف في تقاريرها الوطنية أسباب التصحر وتدهور التربة التي تعود إلى عوامل مادية و/أو بشرية. وتشمل العوامل المادية: العوامل المناخية (مثلا قلة سقوط الأمطار أو انخفاض كميتها ومن ثم قلة موارد المياه السطحية والجوفية؛ وارتفاع نسبة التبخر؛ والتذبذب الجنوبي الناتج عن النينو^(٣) والتفاوتات الفيزيوجرافية؛ والنظم الإيكولوجية والجيولوجيا الهشة؛ وقلة المحتوى الغذائي في التربة أو ارتفاع الحموضة فيها؛ وتآكل التربة بفعل الرياح والمياه (بما في ذلك الفيضانات)؛ وانخفاضات الأرض (يمكن أن تنتج أيضا عن الأنشطة البشرية)؛ وانجراف الرمال؛ وحرائق الغابات؛ تدهور التربة بفعل التملح/التقلية؛ و/أو عمليات التجمد والانصهار على السهول الباردة؛ وأثر تغير المناخ العالمي. وتشمل العوامل البشرية ما يلي: نمو السكان؛ والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والصناعية؛ والتحضر والتغيرات في استخدام الأراضي؛ بما في ذلك اتساع الرقعة الزراعية والممارسات الزراعية غير المستدامة مثل القطع والحرق؛ ونشوء انحدارات حادة؛ وإزالة الغابات أو الإفراط في استغلال موارد الغابات؛ والرعي المفرط؛ والإسراف في استخدام موارد المياه أو إساءة استخدامها؛ والرعي المفرط إلى تعرية التربة السطحية؛ والاستخدام المفرط للمواد الكيميائية والحروب. وشدد معظم الأطراف على الصلة بين الفقر والتصحر. والواقع أن تخفيف حدة الفقر لا يزال يشكل تحديا رئيسيا لإدارة البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

١٤- وقد شملت الآثار الرئيسية للتصحر وتدهور التربة التي عينتها الأطراف المقدمة للتقارير ما يلي: فقدان الموارد الطبيعية (مثلا الأرض والمياه والغابات)؛ وتردي الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية ونظم دعم تكاليف المعيشة؛ وتناقص قاعدة الأمن الغذائي للسكان والماشية؛ وانخفاض إمكانات الري؛ وفقدان التنوع البيولوجي؛ وانخفاض المتوافر من الكتلة الإحيائية للوقود؛ وانخفاض مخزون الكربون أو بالوعة الكربون.

١٥- وقد وضعت جميع الأطراف المقدمة للتقارير سياسات وبرامج و/أو خططاً للتصدي لقضية تدهور البيئة، بما في ذلك التصحر وتدهور التربة. وكثيرة هي الأطراف التي وضعت أيضا سياسات وبرامج و/أو خططاً محددة للتصدي لظاهرة التصحر. واتخذ عدد منها مبادرات قبل صدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بل وقبل صدور بروتوكول. ومع ذلك فقد ثبتت فائدة الاتفاقية التي حفزت بلدانا كثيرة على التركيز على إعادة التركيز على قضية التصحر، كما يتبين من وضع الاستراتيجيات والسياسات، ومن إنشاء الأطر المؤسسية لتنفيذ برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، التي لا يزال عدد كبير منها في مرحلة الإعداد.

١٦- وكثيرة هي الأطراف التي تسلم بأن فعالية تكاليف منع التصحر تتجاوز بكثير فعالية تكاليف إعادة تحديد الأرض التي يكون الدمار قد أصابها بالفعل. ولذلك أعيد تركيز الجهود أكثر فأكثر على التصدي بطريقة منهجية لجذور المشكلة. وتتعترف هذه الأطراف أيضا بأن حل مشكلة التصحر وثيق الصلة بالقضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. ولذلك يلزم انتهاز نهج كلي ومنسق وشامل لإدارة استغلال الأراضي الجافة

إدارة شاملة. ويجب أن ينصب العمل على التماس حلول تلي حاجة الأشخاص المتضررين إلى سبل المعيشة اللائقة. وفي هذا الصدد سيتعين تعزيز الإرادة السياسية لالتماس الحلول لمشكلة التصحر.

١٧- وقد أفادت عدة أطراف بأنها تفتقر إلى الموارد المالية، ومن ثم إلى الوسائل اللازمة لتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً يفي بالغرض. ولا يزال عدد منها يحتاج إلى المساعدة التقنية و/أو المساعدة المالية لاستكمال عملية وضع برامج العمل الوطنية والانتقال إلى مرحلة التنفيذ. وقد أعربت بالفعل جميع الأطراف المقدمة للتقارير عن احتياجها المالية والتقنية والتكنولوجية لمكافحة التصحر. ولا تزال عملية بناء القدرات تشكل الأولوية العاجلة لهذه البلدان كي يتسنى لها تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً.

١٨- وقد تبين وجود بعض السمات المحددة في المناطق الفرعية (المرفق الأول). ففي غرب آسيا مثلاً، شكلت مكافحة التصحر والاستجابة للأوضاع المناخية القاسية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية التي وضعت في هذه البلدان حتى قبل صدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وهذه السمة يمكن أن تفسر السبب في أن الاستجابة لوضع برنامج عمل وطني يمثل تماماً لأحكام الاتفاقية لم تكن بالقدر المتوقع. واعتمدت بعض الأطراف الواقعة في المنطقة الفرعية والتي تعاني من أزمة مياه في مناطقها القاحلة وشبه القاحلة، تدابير للحفاظ على الأراضي الزراعية والمناظر الطبيعية الموجودة. وتشمل هذه التدابير التشريعات التي تم وضعها لرصد استخدام المياه الجوفية وحفر الآبار رصداً صارماً؛ وتحسين أساليب الري (مثلاً الاستعاضة عن الأساليب التقليدية للتصدي للفيضانات والقنوات غير المبونة بأساليب ري حديثة مثل الري بالتقطير والمرشات)؛ والاستعاضة عن المحاصيل التي تحتاج إلى قدر كبير من الري بمحاصيل أخرى؛ وتطبيق تعريفات لاستخدام المياه الجوفية، واستخدام نفايات المجاريير المعالجة لأغراض الري؛ وتشبيد مجاري الصرف؛ وتقسيم الأراضي الزراعية إلى مناطق؛ وتحسين أنشطة البحوث الزراعية؛ وتعزيز خدمات الإرشاد الزراعي؛ ودعم المدخلات الزراعية بتوفير مستويات محددة من الإعانات. ويرد وصف السمات الناشئة في منطقة غرب آسيا الفرعية بمزيد من التفصيل في المرفق الأول (ألف).

١٩- أما السمة الرئيسية المحددة التي تتميز المنطقة الفرعية في آسيا الوسطى فهي أنها تتألف من بلدان تماثل فيها أنماط التنمية من الناحية التاريخية والاقتصادية والسياسية تماثلاً شديداً في كلتا الحقتين السابقة على الاستقلال واللاحقة له. فمنذ أوائل التسعينات، دأبت جميع بلدان المنطقة الفرعية على القيام بإصلاحات اجتماعية - اقتصادية جذرية شملت الأخذ بالديمقراطية واللامركزية والخصخصة والشفافية وتحسين سبل الحصول على المعلومات لصالح المواطنين العاديين، والإصلاحات الزراعية، وما إلى ذلك، كانت لها آثار مباشرة أو غير مباشرة على حماية البيئة، بما في ذلك مكافحة التصحر. واقرنت فترة التحول في معظم البلدان بصعوبات اقتصادية حمة تفاقمت في بعض الحالات بفعل الاضطرابات السياسية. وبرغم هذه الصعوبات، فإن بلدان آسيا الوسطى الأطراف لم تصدق فحسب على الاتفاقية، وإنما اعتمدت أيضاً تدابير تفضي إلى تنفيذ الاتفاقية بفعالية. وتعكس المشاريع

العابرة للحدود، كتلك المشاريع التي يتم تنفيذها في بحر آرال وبحر قزوين، التعاون دون الإقليمي الذي يستهدف، في جملة أمور، مكافحة التصحر وتدهور التربة. ويرد وصف السمات الناشئة في المنطقة الفرعية لآسيا الوسطى بمزيد من التفصيل في المرفق الأول (باء).

٢٠- ولا تقتصر البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على بلدان آسيا الوسطى الأطراف وحدها؛ فهي تشمل أيضا، بدرجات متفاوتة، بلدانا مثل فييت نام، وكمبوديا، ولاوس، ومنغوليا تمر فيها الاقتصادات الوطنية بتحول مماثل، وبالتالي فإن استراتيجياتها وسياساتها بشأن حماية البيئة، بما في ذلك نظام استخدام الأراضي الذي يرتب آثارا على تدهور التربة، كانت موضع إصلاحات كبيرة. وهذا هو الاتجاه البارز في هذه المجموعة من البلدان.

٢١- ومن الاتجاهات الأخرى الناشئة والمثيرة للاهتمام الشراكة التي تكونت فيما بين البلدان النامية الأطراف ذاتها، كما ينعكس في عدد من مشاريعها وبرامجها المشتركة ذات المنفعة المتبادلة. ويدل ذلك على إمكانية تقاسم قدر كبير من الخبرات والتجارب بين البلدان النامية الأطراف، وعلى ضرورة المضي في استطلاع الإمكانيات الكاملة المتاحة لإقامة شراكة بين البلدان النامية الأطراف.

٢٢- وفي كثير من البلدان، أدى استهلاك حطب الوقود (بما في ذلك الفحم)، إلى تعرية الغابات وإتلافها على نطاق واسع، مما أسهم في تدهور التربة. ومن هنا تتبدى الحاجة إلى تنمية الطاقة تنمية مستدامة كجزء من استراتيجية مكافحة التصحر والحيلولة دون تدهور التربة. وقد سلم عدد من الأطراف بأن موارد الطاقة المتجددة يمكن أن ترسي الأساس لتنمية موارد الطاقة تنمية مستدامة.

٢٣- وكثيرة هي الأطراف التي تربط قضيتي التصحر وتدهور التربة بالقضايا التي تتناولها اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولتوضيح هذه النقطة، أشار أحد الأطراف إلى أنه علاوة على الأنشطة البيولوجية لأغراض الحفظ والإثراء، وحفظ التربة والمياه، يمكن للاتفاقية الإطارية أن تساعد إلى حد كبير في خفض نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون بتنحيته في نظم إيكولوجية أرضية، مما سيؤيد بشدة اعتبار الوكالات المانحة المتعددة الأطراف الاتفاقية الإطارية جهة منفصلة لتنسيق الأعمال (بالإشارة إلى مرفق البيئة العالمية). والحاجة ماسة إلى تنسيق البرامج والتعاون والتآزر بين هذه الاتفاقيات الثلاث، خاصة بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لتعزيز كفاءة وفعالية برامج كل منها على حدة.

ثالثاً - تلخيص المعلومات الواردة في التقارير الوطنية

٢٤- اتبع عشرون طرفاً مقدماً للتقارير (٦٢،٥ في المائة) أو اتبع إلى حد كبير المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير على النحو المنصوص عليه في المقرر ١١/م أ-١، وذلك بتضمين تقاريرها الوطنية جميعاً أو معظم العناوين الفرعية أو العناصر السبعة. على أن الأوصاف التي وردت في إطار العناوين الفرعية أو العناصر المحددة كانت، في بعض الحالات، بدائية لأن الخطوات الرئيسية لتنفيذ الاتفاقية (أي العملية الاستشارية، وعملية الشراكة، وتعيين المعايير والمؤشرات المناسبة) لم تحدد بعد أو لأنه لا يزال يجري تحديدها. وقدمت سبعة أطراف (٢٢ في المائة) تقارير شاملة لكنها لا تتضمن جميع العناوين الفرعية أو العناصر التي تقترحها المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير. وقدمت أربعة أطراف (١٢،٥ في المائة) تقارير شديدة الإيجاز - يمكن اعتبارها ملخصات - إلى حد بعيد تركز على قضايا قهما بالدرجة الأولى. وقدم طرف واحد خطوطاً عريضة من مشروع تقريره يتوقع الانتهاء منه وتقديمه قريباً. (يرد في المرفق الثاني قائمة بمحتويات الملخصات التي تم جمعها).

٢٥- وقد تم تلخيص المعلومات الواردة في التقارير الوطنية على النحو التالي استناداً إلى العناوين الفرعية أو العناصر التي اقترحتها المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير.

ألف - الاستراتيجيات والأولويات التي تم وضعها في إطار خطط و/أو سياسات التنمية المستدامة

٢٦- لقد سلمت جميع الأطراف المقدمة للتقارير بأهمية التنمية المستدامة كما يتبدى من وضع وصياغة الاستراتيجيات والسياسات والخطط والأولويات المتعلقة بالتنمية المستدامة لمختلف القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية، مثل الزراعة، والصناعة، واستغلال الأراضي، والحراجة، والمناطق الساحلية والطاقة. وكثيرة هي الأطراف التي اعتمدت استراتيجيات لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أو وضعت جدول أعمال على الصعيد الوطني و/أو المحلي للقرن ٢١ فيما يتعلق بالقطاعات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية. وقد أسهمت هذه الاستراتيجيات في منع التصحر وتدهور التربة. وأفاد عدد من بلدان آسيا الوسطى الأطراف بأن مزيداً من الاهتمام قد منح بعد الأحداث السياسية التي شهدتها بلدانها للتنمية المستدامة وحماية البيئة بوجه عام، وبخاصة لمنع تدهور التربة ومكافحة التصحر.

٢٧- وقد أصدرت جميع الأطراف المقدمة للتقارير تشريعات لحماية مواردها البيئية والطبيعية، مثل الأرض، والسواحل، والبحار، والغابات، وموارد المياه والطاقة؛ وقد قام عدد منها بذلك قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ بوقت طويل. وتنعكس التشريعات البيئية عادة في خططها الوطنية للتنمية (مثلاً في الخطط الخمسية) أو في الخطط الرئيسية؛ وفي الاستراتيجيات الوطنية للحفاظ على الموارد الطبيعية أو السياسات البيئية؛ وفي خطط العمل الوطنية المتعلقة بالبيئة أو في برامج العمل الوطنية المتعلقة بالبيئة.

ويستند أيضا التشريع المتعلق بالبيئة في بعض الأطراف إلى دستور البلد. غير أن هناك نقصا شديدا في المعلومات المتاحة بشأن عملية إنفاذ التشريع في معظم الأطراف المقدمة للتقارير؛ وإن اعترف بعضها بإمكانية إدخال مزيد من التحسين على إنفاذ التشريع.

٢٨- وأعدت ثمانية أطراف (٢٥ في المائة) من مجموع الأطراف البالغ عددها ٣٢ المقدمة للتقارير خطط وبرامج عملها الوطنية بشكل محدد، وضع ٦ منها في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأفادت خمسة أطراف (١٦ في المائة) بأنه يجري وضع خطط عملها الوطنية لمكافحة التصحر كجزء من خططها الوطنية للبيئة أو للتنمية المستدامة؛ وأفادت خمسة أطراف (١٦ في المائة) بأنها شرعت في عملية وضع برامج العمل الوطنية؛ ولم تبدأ سبعة أطراف (٢٢ في المائة) بعد عملية وضع برامج عمل وطنية؛ في حين لم تقدم ثلاثة أطراف (٩ في المائة) أية معلومات. وسواء كان أو لم يكن لديها برامج عمل وطنية، فإن معظم الأطراف المقدمة للتقارير في مختلف المناطق الفرعية تحوز خبرة طويلة في مجال وضع البرامج لمكافحة التصحر ومنع تدهور التربة، بما في ذلك برامج التشجير؛ والبرامج الاجتماعية المتعلقة بالحراثة وتنمية الحراثة الزراعية؛ وحفظ الغابات وحماتها، وبخاصة من الحرائق. وأبدت معظم الأطراف المقدمة للتقارير حاجتها إلى المساعدة المالية والتقنية لإعداد برامج العمل الوطنية، بما في ذلك، في بعض الحالات، استعراض الاستراتيجيات والبرامج والخطط القائمة في ضوء القيمة المضافة المستمدة من الاتفاقية. وترد في المرفق الثالث الحالة المتعلقة بعملية إعداد خطط العمل الوطنية في البلدان الآسيوية الأطراف.

٢٩- ولم تقدم معظم الأطراف التي وضعت برامج العمل الوطنية سوى قدر ضئيل جدا من المعلومات عن التنفيذ، وإن أفاد البعض منها بأن تنفيذها يتم على مراحل. فعلى سبيل المثال، حددت الصين ثلاث مراحل لتنفيذ برنامج عملها الوطني: من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠، ومن عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠، ومن عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٥٠؛ ويتمشى الجدول الزمني هذا مع خططها الوطنية وخطة تنميتها الاجتماعية.

٣٠- ويمثل استئصال الفقر الأولوية العليا لمعظم الأطراف المقدمة للتقارير لتحقيق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل مجالات العمل ذات الأولوية التي حددها الأطراف المقدمة للتقرير لمكافحة التصحر وتدهور التربة ما يلي: (أ) الاستجابة لنمو السكان؛ و(ب) بناء القدرات المؤسسية والبشرية والتقنية؛ و(ج) وضع قوائم جرد للموارد الطبيعية؛ و(د) تقييم التصحر وتدهور التربة، بما في ذلك حالة التدهور، وأسبابه، وعملياته، ومعدلات التدهور، والأثر المادي والاجتماعي - الاقتصادي، وتكنولوجيات استغلال الأراضي وموارد المياه، وأفضل الممارسات؛ و(هـ) رصد التصحر وتدهور التربة، بما في ذلك إنشاء شبكات للرصد، ومؤشرات ونظم الإنذار المبكر؛ و(و) الحصول على المعلومات والربط الشبكي؛ و(ز) وضع تدابير للاستغلال الرشيد للغابات، ولتشجير الغابات وتحسين حمايتها؛ و(ح) إصلاح المراعي والأراضي الحراجية؛ و(ط) تنمية الطاقة تنمية مستدامة، بما في

ذلك استخدام طاقة الكتلة الإحيائية بفعالية؛ و(ي) تحسين الأراضي المتدهورة لمنع الملوحة وتآكل التربة بفعل المياه والرياح، بغية تعزيز إنتاجية الأرض لصالح الاقتصاد الريفي؛ و(ك) وضع صكوك قانونية واقتصادية مناسبة لاستحداث حوافز تدفع على استخدام وإدارة الموارد الطبيعية بشكل فعال وجيد؛ و(ل) استحداث تدابير لمواءمة الزراعة مع تغير المناخ وحالات الجفاف (مثل تقليل الزراعة الأحادية للقطن كما أفاد أحد الأطراف في آسيا الوسطى؛ و(م) تحسين تكنولوجيا حماية التربة لزراعة المحاصيل وتطبيقها على نطاق واسع؛ و(ن) تثبيت الرمال المتنقلة لحماية المراعي والمناطق المأهولة بالسكان وتحقيق الأهداف الاقتصادية؛ و(س) توعية الجمهور بمشكلة التصحر وتدهور التربة؛ و(ع) تطوير الصناعات التقليدية ودوائر الأعمال وقطاعات الزراعة. وبعض الأولويات المذكورة أعلاه فوري وعاجل بينما البعض الآخر يمكن متابعته على المدى الطويل.

باء- التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية

٣١- لقد اتخذت جميع الأطراف المقدمة للتقارير تدابير مؤسسية ذات صلة لتنفيذ الاتفاقية. وتشمل هذه التدابير إنشاء إطار مؤسسي لمكافحة التصحر بشكل منسق وعملي؛ وتعيين الوزارات المختصة أو المسؤولين المختصين كجهات وصل وطنية لتيسير وتنسيق التخطيط والتنفيذ المتكاملين لأنشطة الاتفاقية على المستويات الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية والدولية.

٣٢- وأنشأ ٢٢ طرفاً (٦٩ في المائة) من مجموع الأطراف البالغ عددها ٣٢ المقدمة للتقارير هيئات تنسيق وطنية لإسداء النصح المتعلق بالسياسة العامة بشأن القضايا ذات الصلة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ وتعزيز التعليم وتوعية الجمهور وبناء القدرات؛ واستعراض خطط العمل الوطنية واستيفائها بأحدث المعلومات؛ وتدعيم التنسيق بين الوكالات وتنفيذ برامج محددة لمكافحة التصحر. وقامت سبعة أطراف (٢٢ في المائة) بإنشاء هيئات تنسيق وطنية أو تعتمز إنشاءؤها. ولم تقدم ثلاثة أطراف (٩ في المائة) أية معلومات.

٣٣- وغالبا ما تكون هيئات التنسيق الوطنية مشتركة بين القطاعات ذات طابع متعدد التخصصات، ويحضر عادة اجتماعاتها أصحاب المصالح، بمن فيهم ممثلو القطاعات المتعددة من الوزارات والدوائر الحكومية الرئيسية (من بينهم، في بعض الحالات، ممثلون عن الحكومات الإقليمية)؛ والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث؛ والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية؛ بما في ذلك مجموعات النساء والشباب؛ والقطاع الخاص؛ والوكالات الدولية؛ ومجتمع المانحين. وتكمل المكاتب بعض هيئات التنسيق الوطنية أو يتم دعم هذه الهيئات من جانب لجان فرعية أخرى، مثل اللجان التقنية الفرعية واللجان الفرعية المعنية بالمعلومات والاتصالات.

٣٤- وتقع معظم هيئات التنسيق الوطنية في الوزارات المسؤولة عن الزراعة، أو المياه، أو الأراضي، أو البيئة أو الحراجة. وتقع واحدة منها في المكتب الوطني المكلف بإدارة الكوارث، وواحدة في وزارة الدولة وواحدة في

الإدارة المعنية بالرطوبة الجوية. ويعين عادة مسؤول في جهات التنسيق الوطنية بوصفه جهة الوصل الوطنية وتحويل لبعض الهيئات السلطة القانونية لتنفيذ السياسات والبرامج، بينما لا تتمتع جهات أخرى بهذه الصفة. وتأتي الموارد المالية لبعض هيئات التنسيق الوطنية من مخصصات حكومية أو من مشاريع يمولها المانحون.

٣٥- وقد أفاد طرف واحد على الأقل بأن هيئة التنسيق الوطنية لديه قد قامت بتحسين تنظيم العمل المتعلق بمكافحة التصحر بين البلدان وتنسيقه وإدارته والإشراف عليه، وأنها لعبت دوراً مهماً في معالجة القضايا الرئيسية التي ينطوي عليها الأمر، وفي تنسيق الأنشطة المختلفة للإدارات المعنية.

٣٦- وإلى جانب هيئات التنسيق الوطنية، قام طرفان أيضاً بتأسيس لجنة وطنية للتنمية المستدامة باعتبارها المؤسسة الرائدة لصياغة ووضع استراتيجية وسياسية بيئية، بما في ذلك الاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة بالتصحر وتدهور التربة. وثمة طرف في سبيله إلى إنشاء مجلس وطني للتنمية المستدامة. بموجب مشروع قانون مقترح للتنمية المستدامة "لاتخاذ قرارات فعالة ومنسقة بشأن برامج تخطيط التنمية المستدامة وسياساتها وتنفيذها، وعند الضرورة، اتخاذ الترتيبات اللازمة لاستخدام وتخصيص الموارد بشكل سليم ومستدام للبيئة".

٣٧- وقد أعاد عدد من الأطراف تنظيم هيكله القانونية والتنظيمية لتنفيذ سياسة الإصلاح الزراعي، والتعجيل بعملية اللامركزية وتيسير الإدارة الذاتية على المستوى المحلي. ومن بين التدابير المؤسسية الأخرى التي اتخذها عدد من الأطراف لتنفيذ الاتفاقية ما يلي: (أ) إنشاء أفرقة عمل تعنى بمواضيع معينة؛ و(ب) تشكيل أفرقة خبراء في إطار هيئات التنسيق الوطنية؛ و(ج) وضع قائمة بأسماء الخبراء المستقلين لتقديم المشورة بشأن المجالات المختلفة ذات الصلة بالتصحر؛ و(د) إقامة مراكز للرصد والبحث والتطوير والتدريب لمكافحة التصحر؛ و(هـ) إقامة شبكة معلومات؛ و(و) إنشاء مؤسسات أو مراكز محلية مختصة لتنسيق الأنشطة على المستوى الإقليمي (أو الحكومي) وعلى المستوى المحلي.

٣٨- وأشار طرفان من آسيا الوسطى إلى ضرورة المضي في تطوير ومواءمة النظام الوطني للقوانين والقواعد الإدارية ذات الصلة بما يتمشى والأنشطة التي تم الإعلان عنها لمكافحة التصحر.

٣٩- وأشار أحد الأطراف في غرب آسيا إلى اللجنة التوجيهية لمكافحة التصحر وبرنامج المناطق الخضراء في العالم العربي، وهي الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة.

جيم - عملية المشاركة لدعم إعداد وتنفيذ برنامج العمل

٤٠- لقد سلمت جميع الأطراف بأن عملية المشاركة تمثل جزءاً أساسياً من صياغة وإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية. وعليه، اتخذت في حالات كثيرة التدابير اللازمة لتأمين المشاركة الفعلية لجميع أصحاب المصالح المعنيين

بالأمر، بمن فيهم من القطاعين الخاص والعام، والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث؛ والمجتمعات المحلية؛ ومجموعات النساء والشباب؛ والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. ويتم تمثيل أصحاب المصالح هؤلاء على جميع المستويات من خلال حلقات التدارس والحلقات الدراسية والمؤتمرات المحلية والوطنية ومن خلال حملات التوعية العامة. واستخدمت أيضا الاستبيانات والأساليب الفنية شبه المفصلة لإجراء المقابلات ووسائل تقييم المشاركة الريفية لتيسير عمليتي المشاركة والمشاورة. وعقدت في بعض الحالات أيضا حلقات تدارس وندوات دون إقليمية وإقليمية ودولية داخل البلدان. ومع ذلك، فقد أفاد طرف واحد على الأقل بأن استجابة الجهات المعنية بالأمر لديه لم تكن كاملة. وهذا يشير إلى الحاجة الملحة لتوعية الجمهور والتعليم والتدريب على المستويين الوطني والمحلي.

٤١ - وكثيرة هي الأطراف التي عززت مشاركة المجتمعات المحلية، خاصة السكان الأصليين، في إدارة الموارد الطبيعية. وقدم عدد من الأطراف في جنوب آسيا معلومات عن استراتيجية وسياسة التنمية القائمة على الجماعة لتحقيق التنمية الريفية. واعتمدت تدابير تشريعية للحد من تدخل الحكومة وتوفير الإمكانات للمجتمعات المحلية والقروية للمشاركة في أنشطة التنمية، بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية. وقد يسرت مشاركة ممثلي الجماعات من المناطق المتأثرة بالتصحر وتدهور التربة تنفيذ النهج المنطلق من القاعدة إلى القمة لوضع حلول استراتيجية للمشاكل.

٤٢ - وأفادت بضعة أطراف لم تقم بعد بإعداد برنامج عمل وطني بأنها ستشرك جميع المعنيين بالأمر في العملية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم وضع قائمة بالجهات المعنية بالأمر قبل انعقاد الاجتماعات التنظيمية لوضع برامج العمل الوطنية.

٤٣ - وكما ذكر في جميع التقارير الوطنية، تقوم المنظمات غير الحكومية التي تكون عادة ممثلة في هيئات التنسيق الوطنية، بدور مهم في صنع القرارات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية. وتقدم بالإضافة إلى ذلك، المساعدة في توعية الجمهور بالقضايا ذات الصلة بالتصحر وتدهور التربة. ويشارك عدد منها في غرس الأشجار، وإقامة مشاتل النباتات في القرى ووضع خرائط إيضاحية للغابات. ومع ذلك، فإن الموارد المحدودة تعرقل أعمال معظم المنظمات غير الحكومية، ويحتاج عدد منها إلى تعزيز المهارات. ومما ينبغي اعتباره علامة مشجعة أن معظم التقارير الوطنية قد أشارت إلى قدرة هذه المنظمات على الوصول إلى القاعدة الشعبية.

٤٤ - ولتيسير عملية المشاركة، شددت أطراف عديدة على أهمية توعية الجمهور وعلى أهمية التعليم والتدريب. وتشمل هذه العملية إنشاء و/أو تعزيز شبكة معلومات لتقاسم المعلومات والمعارف والخبرات، باستخدام وسائل الإعلام مثل التلفزيون، والإذاعة، والإنترنت، والمنشورات (مثلا الصحف والمجلات)؛ وملصقات الإعلانات؛

والكتيبات؛ والتقويمات، إلخ كأدوات ترويجية فعالة. وقد أدرجت أيضا مقررات البيئة في مناهج التعليم الرسمية على مستويات التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي. وشرع أيضا في تدريب المدربين في عدد من الأطراف.

٤٥ - وأفادت أطراف عديدة بالجهود التي بذلت لتوعية الجمهور بمكافحة التصحر. فقد أفاد مثلا طرف باشتراك عدد كبير من المتطوعين، بمن فيهم المسنون، والشباب، والنساء، والمسؤولون، والطلبة والجنود في الأيام التي خصصت لغرس الأشجار، وفي يوم البيئة العالمي، ويوم المياه العالمي، واليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف، للاضطلاع بأنشطة مثل غرس الأشجار لمكافحة التصحر وتحسين البيئة. وأفاد طرف آخر بأن مسابقة رسم قد نظمت في نفس مكان الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر للأطفال من مجموعات مختلفة لتوعيتهم بالقضايا ذات الصلة بالتصحر وتدهور التربة. ومن بين التدابير الأخرى للحد من التصحر وللحفاظ على التنوع البيولوجي، وتعيين الأسباب التاريخية لحالات الجفاف وعمليات التصحر؛ وتنظيم حلقات تدارس وتأسيس جهات وصل للتنسيق فيما بينها. وأفاد طرف آخر بأنه تم الاحتفال بالأيام العالمية المخصصة للبيئة، والتصحر والتنوع البيولوجي، بما في ذلك أيام حفظ الغابات والتربة على الصعيد المحلي.

٤٦ - وأثنت أطراف عديدة ثناء خاصا على النساء اللائي لعبن على الدوام دورا رئيسيا في جهود مكافحة التصحر. وأفاد أحد الأطراف بتوسيع نطاق الجهود المبذولة لتحسين سبل حصول النساء على المدخلات الرئيسية والموارد الإنتاجية (مثل الأرض، والمسكن والأشجار، من خلال سندات الملكية المشتركة أو الفردية) لتشمل توفير الدعم لهن عن طريق الائتمان أو رأس المال الصغير النطاق، والتسويق والتدريب على اكتساب المهارات/الإدارة والتكنولوجيا. وقد تم التسليم الآن بأن إنشاء منظمات نسائية إنما يمثل استراتيجية فعالة لتمكين المرأة. غير أنه لم يتم إجمالا توثيق دور المرأة توثيقا جيدا.

دال - العملية الاستشارية لدعم إعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني واتفاق الشراكة

مع البلدان المتقدمة الأطراف وغيرها من الكيانات المعنية

٤٧ - أفادت الأطراف التي أعدت برامج عمل وطنية بأنها أجرت عملية استشارية ضمت في حالات كثيرة أصحاب المصالح ذوى الصلة، من بينهم الشركاء مع البلدان المتقدمة الأطراف وغيرها من الكيانات المعنية. وقد قدمت الوكالات الدولية و/أو البلدان المانحة بالفعل المساعدة في وضع برامج العديد من الأطراف.

٤٨ - وأفادت معظم الأطراف بأنها بذلت جهودا لتعبئة الأموال داخليا، ولكن المساعدة الخارجية لا تزال أساسية بالنظر إلى ضخامة المشكلة. وأجريت مشاورات رسمية وغير رسمية بين العديد من الأطراف ومجتمعات المانحين لتعزيز التعاون والشراكة في تنفيذ الاتفاقية. فعلى سبيل المثال، قدم أحد الأطراف في آسيا الوسطى

معلومات عن اجتماعات المائدة المستديرة التي يتم تنظيمها سنويا للمنظمات الدولية والشركاء الدوليين. وأفاد طرف آخر في المنطقة الفرعية بأن مشاورات مفيدة قد أجريت كجزء من عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في إطار المشاريع المتعددة الأطراف بشأن بحر آرال وبحر قزوين. وسيقوم أحد الأطراف بعقد اجتماع مائدة مستديرة بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠.

٤٩- وكثيرة هي الأطراف التي تعترف وتقدر الدعم المالي والتقني الذي يقدمه الشركاء الدوليون للاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة بإدارة البيئة والحراجة والزراعة والتربة والمياه واستصلاح الأراضي المتدهورة. وتلقى بعض من الأطراف دعما دوليا لوضع برامج عملها الوطنية؛ وبدأت في البعض الآخر بشائر ترتيبات شراكة من هذا القبيل. ووردت الإشارة في تقرير واحد أو أكثر إلى أن الهيئات والمنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي)، والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية (الاتحاد الأوروبي، ومرفق البيئة العالمية، والاتحاد العالمي لصون الطبيعة، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ولجنة أوكسفورد للإغاثة من الجحاعة، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الإسلامي)، وبعض البلدان المانحة مثل أستراليا، وألمانيا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، قد قامت جميعا بتقديم مساعدة مالية وتقنية في مجالات شتى تتعلق بالبيئة وتدهور الأراضي/التصحر. والتمس معظم الأطراف الحصول على المزيد من الدعم الدولي أو الدعم الذي يستهدف بالتحديد عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٥٠- وأفادت عدة أطراف بأنها استخدمت مواردها الذاتية لإعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني لأنها لم تتلق أي دعم ذي شأن من الوكالات الدولية ولأن هذه الوكالات لم تشارك بنشاط في إعدادها. ولاحظ أحد الأطراف أن درجة دعم المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة للأعمال المتعلقة بإعداد برامج العمل الوطنية في إطار الاتفاقية والمشاركة فيها لا تزال ضئيلة بوجه عام. وقد أفادت معظم التقارير، صراحة أو ضمنا، بأن المراحل القادمة لعملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ستتطلب بالتأكيد مزيدا من الدعم المالي والتقني من جانب المنظمات الدولية ومن البلدان المتقدمة الأطراف. وكثيرة هي الأطراف التي تطلب بالفعل دعما دوليا في شكل تمويل جديد وإضافي، فضلا عن تعبئة وتوجيه الموارد الموجودة لدعم أكثر المناطق والبلدان تأثرا.

٥١- ومن الاتجاهات المثيرة للاهتمام عمليات الشراكة التي تكونت ليس فحسب بين الأطراف من البلدان النامية والمتقدمة، وإنما أيضا بين البلدان النامية الأطراف ذاتها، كما يتضح من عدد من المشاريع والبرامج المشتركة

ذات المنفعة المتبادلة. ويدل ذلك على إمكانية تقاسم قدر كبير من الخبرات والتجارب بين البلدان النامية الأطراف، وينبغي المضي في استطلاع الإمكانيات المتاحة لإقامة هذا النوع من عمليات الشراكة.

٥٢- وقدمت بعض الأطراف معلومات عن الاجتماعات التي نظمت مع البلدان المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت عدة أطراف حلقات دراسية وندوات إقليمية ودولية بشأن التصحر وتدهور التربة دعمها وحضرها شركاء دوليون بغرض تقاسم الخبرات وتعبئة الموارد الخارجية. ولكن ليس من الواضح ما إذا كان يجري اتخاذ خطوات للمتابعة من أجل تأمين الاستمرارية وتحقيق نتائج ملموسة.

٥٣- وذكرت أطراف عديدة أن المشاورات مع الوكالات المتعددة الأطراف والوكالات الثنائية والمانحين الدوليين ستبدأ بعد الانتهاء من وضع برامج العمل الوطنية وتعيين البرامج المناسبة وتحديد الأولويات فيها من أجل تعبئة الموارد اللازمة بشدة للتصدي لمجالات المشاكل. وكثيرة هي الأطراف التي أعدت اقتراحات مشاريع لتمويلها ودعمها تقنيا.

٥٤- وفي آسيا الوسطى، تعتبر أنشطة المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شديدة الأهمية فيما يتعلق بعقد اجتماعات منتظمة للمانحين وتيسير الاتصالات بين هيئات التنسيق الوطنية/جهات الوصل الوطنية والشركاء الدوليين، وذلك بالنظر إلى عدم وجود آلية رسمية لإجراء المشاورات بين الشركاء على الصعيد الوطني أو المحلي. ولاحظ أحد الأطراف في آسيا الوسطى دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إشراك المنظمات غير الحكومية والسكان المحليين والسلطات المختصة في عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وفي نفس المنطقة الفرعية، تم الاعتراف أيضا بالدور الحفاز الذي تقوم به أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

هاء- التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها في إطار برنامج العمل الوطني، بما في ذلك تدابير تحسين البيئة الاقتصادية، لحفظ الموارد الطبيعية، وتحسين المنظمات المؤسسية، وزيادة المعارف المتعلقة بالتصحر ورصد وتقييم آثار الجفاف

٥٥- تتفاوت البيانات الواردة في هذا الفرع تفاوتاً كبيراً بالنسبة للأطراف التي اتبعت المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير والدليل الإرشادي. فقد قدمت بعض الأطراف معلومات كافية، في حين لم تقدم أطراف أخرى سوى معلومات محدودة. وناقشت أطراف أخرى كثيرة البرامج والمشاريع الجارية أساساً، مما يدل على الاختلاف في فهم العنوان الفرعي. وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات الواردة تحت هذا العنوان الفرعي قد أدرجت أيضاً في فروع أخرى من التقارير.

٥٦- وفي إطار خطط أو برامج العمل الوطنية، تتخذ جميع الأطراف المقدمة للتقارير أو تعتمز اتخاذ تدابير لحفظ الموارد الطبيعية (انظر الفقرة ٢٧)، وتحسين المنظمات المؤسسية (انظر الفقرة ٣١)، وزيادة المعارف بقضية التصحر والقدرة على رصد وتقييم آثار الجفاف. والأهم من ذلك هو سعي جميع الأطراف إلى تحسين البيئة الاقتصادية وذلك باعتماد جدول أعمال القرن ٢١ وتعزيز التنمية المستدامة في سبيل توفير مستوى معيشي أعلى وبيئة أفضل لأفراد شعوبها (انظر الفقرة ٢٦). ولا يزال تخفيف حدة الفقر يمثل أحد الأهداف الاجتماعية الرئيسية للأطراف المقدمة للتقارير.

٥٧- وفيما يتعلق بتشخيص وتقييم التجارب السابقة، استعرض بعض من الأطراف بإيجاز برامجها السابقة، وكذلك الأسباب والاتجاهات المتعلقة بالتصحر وتدهور التربة بغرض استخلاص بعض الدروس لبرامج العمل الجارية. وأفادت عدة أطراف بوجود آلية للتقييم المنتظم للبرامج الجارية تنفيذها لتحسين محتواها وعملية تنفيذها.

٥٨- وألقت بعض الأطراف الضوء على أهمية المعارف والممارسات والتكنولوجيات التقليدية أو المحلية التي ثبت أنها مفيدة للسكان المحليين. وهي تشمل إنتاج المحاصيل، والزراعة المختلطة، وتجميع المياه، وحفظ العلف، واتباع نظام إنتاج موحد، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والحراثة والطاقة المحلية. وقد اعتمدت هذه الأطراف تدابير لحماية وتعزيز المعارف والممارسات والتكنولوجيات التقليدية أو المحلية.

٥٩- وقد انتقدت معظم الأطراف في آسيا الوسطى الفترة السابقة للاستقلال التي اتسمت عموماً بقلّة الاهتمام بحماية البيئة وبالاستغلال المفرط للأرض وموارد المياه دون إيلاء الاعتبار الواجب للعواقب الإيكولوجية مثل التصحر وغيره من أشكال تدهور الأراضي. ومع ذلك، فقد أشار طرفان في المنطقة الفرعية إلى البحوث العلمية والتطبيقية المعروفة تماماً المتعلقة بالمناطق الصحراوية في جمهوريات آسيا الوسطى السوفياتية السابقة. وأفاد أحد الأطراف بأنه تم التصدي للمشاكل التي ووجهت في الماضي لمكافحة التصحر في سلسلة من الكتب التي حررت ونشرت في الحقبة التالية للاستقلال بالإنكليزية والروسية وباللغة المحلية.

٦٠- وفيما يتعلق بالبرامج التقنية والمشاريع المتكاملة التي تم وضعها لمكافحة التصحر، اقترح عدد من الأطراف خطط عمل في هذا الخصوص، بينما اكتفت أطراف عديدة بتقديم قائمة طويلة بالمشاريع القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل القائمة في قطاعات مختلفة، مثل قائمة جرد بالمشاريع التي تجسد مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي يجري أو ينبغي إدماجها في عملية وضع برامج العمل الوطنية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الأطراف المقدمة للتقارير لا تميز بوضوح بين المشاريع التي تمت صياغتها بالفعل والمشاريع التي لا تزال قيد المناقشة.

٦١- وقدم أحد الأطراف معلومات عن قوائم الجرد والخرائط التي تم رسمها للأراضي المتصحرة على صعيد البلد. وبينت هذه المعلومات بطريقة منهجية مساحة الأراضي المتصحرة وتوزيعها وأسباب التصحر، وقدمت تحليلاً للاتجاه نحو اتساع التصحر. وشرع هذا الطرف، منذ عام ١٩٩٩، إدراكاً منه لحالة التصحر الدينامية، في عملية رصد لظاهرة التصحر على نطاق البلد باستخدام الآلاف من قطع الأرض على سبيل العينة بهدف جمع ونشر المعلومات في سبيل توفير قاعدة علمية لاتخاذ قرارات أفضل.

٦٢- وبصدد التدابير الفعالة لبناء القدرات المحلية، أفاد العديد من الأطراف بأنه رغم الجهود التي بذلتها الحكومات، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لبناء القدرات، خاصة على مستوى القاعدة الشعبية لتنفيذ برامج العمل الوطنية بفعالية. وتستهدف بعض الأطراف تعزيز مؤسسات البحث القائمة. وتمثل عملية بناء القدرات على شتى المستويات، بما في ذلك التدريب، عملية تتطلب وقتاً طويلاً وينبغي إيلاؤها الأولوية العليا. وهذا مجال يحتاج إلى مساعدة خارجية.

٦٣- وأشار بعض الأطراف إلى المشاكل التي تعوق تنفيذ عملية اللامركزية، ومن بينها القدرات والموارد المالية المحدودة على مستوى الأقاليم ومستوى المناطق اللازمة للاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة على المستويات المحلية.

٦٤- وأشار أحد الأطراف إلى إهمال الكثير من الأعمال الجيدة السابقة، ونوه إلى ضرورة تعزيز الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات ملموسة. وذكر نفس الطرف أن عدم التنسيق بين الإدارات يمثل عائقاً رئيسياً لأغراض الحفظ.

٦٥- أما فيما يتعلق بالقضايا الأخرى التي وردت الإشارة إليها تحت هذا العنوان الفرعي، فقد كانت المعلومات الواردة في التقارير ضعيفة وسطحية إلى حد ما ولا تسمح بتحديد اتجاه عام.

واو- المخصصات المالية من الميزانيات الوطنية لدعم التنفيذ، وما ورد من المساعدة المالية

والتعاون التقني وما يلزم الحصول عليه، وتعيين الاحتياجات وتحديد أولوياتها

٦٦- أتاحت معظم الأطراف المقدمة للتقارير معلومات عن المصادر المالية للاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة بالجفاف والتصحر وتدهور التربة. وترد الأموال عادة من مخصصات الميزانيات الوطنية. وقد كملت بعض الأطراف الأموال المتاحة بتبرعات قدمتها الحكومات المركزية أو الإقليمية والحكومات المحلية، وبالأموال التي خصصتها القطاعات فضلاً عن المساعدات الدولية. ومع ذلك فمن الواضح أن الموارد المالية لمكافحة التصحر لم تكن كافية سواء من المصادر الداخلية أو من المصادر الخارجية. وأبدت بضعة أطراف رغبتها في أن تعمل الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على تيسير توفير دعم مالي كبير للدول الأعضاء من أجل تنفيذ

الاتفاقية. ولم تتصل أطراف كثيرة بالآلية العالمية للحصول على الدعم المالي. وسلمت عدة أطراف مقدمة للتقارير بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص.

٦٧- وأفادت معظم الأطراف بأن الحكومات قد وفرت أو توفر جل الموارد اللازمة لعملية وضع برامج العمل الوطنية. وسلمت أطراف عديدة بالمساعدة التي قدمتها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لتنظيم حلقات دراسية وطنية لإعداد برامج العمل الوطنية. ومع ذلك، فقد اعترفت أطراف عديدة بأن نجاحها في تنفيذ برامج عملها الوطنية يتوقف إلى حد كبير على الدعم الدولي وذلك بسبب مواردها المحدودة وضخامة المشكلة. وبالتالي فإنها تحت المانحين على زيادة التمويل حتى تتمكن من الانتهاء من وضع وتنفيذ المرحلة الأولية من برامج عملها الوطنية. وتشتد الحاجة بوجه خاص إلى المساعدة المالية والتقنية لبناء القدرات البشرية والمؤسسية والتقنية. ورغم القيود المالية، أبدت معظم الأطراف استعدادها لتقاسم خبراتها مع بلدان أخرى بوسائل من بينها تنظيم دورات تدريبية للخبراء من البلدان المتأثرة، ووضع وتنفيذ مشاريع مشتركة وجولات دراسية.

٦٨- وأفادت الأطراف من آسيا الوسطى بأن تغير النظام السياسي والاتجاه نحو الاقتصادات السوقية قد أضعف النظام السابق المتعلق بالإدارة المركزية لاستخدام الأراضي من جانب الدولة، وبأن العلاقات الاقتصادية الوثيقة المترابطة فيما بين الجمهوريات السوفياتية السابقة قد تدهورت بشدة في نفس الوقت، مما أدى إلى تدهور إمكاناتها الاقتصادية بشدة. ونتيجة لذلك، باتت قدرتها محدودة على تمويل العديد من المشاريع الاقتصادية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمكافحة التصحر وعواقب الجفاف. وطالبت بمزيد من المساعدة الدولية.

٦٩- وأشار بعض الأطراف إلى الدعم الذي قدمته الوكالات المتعددة الأطراف والوكالات الثنائية والوكالات الدولية. ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن عددا من الأطراف قد أفاد بحصوله على المساعدة التقنية من أطراف أخرى من البلدان النامية. والواقع أنه يوجد لدى العديد من الأطراف المقدمة للتقارير مشاريع مشتركة مع بلدان نامية أخرى.

٧٠- وأشار أحد الأطراف إلى إنشاء نظام ضمن الإطار التشريعي الوطني لجمع الرسوم عن استخدام الموارد الطبيعية من أجل تمويل أنشطة مكافحة التصحر. وأشار بعض الأطراف إلى صندوق حماية البيئة أو الصندوق الاستئماني للبيئة الذي تم إنشاؤه للاضطلاع بأنشطة مكافحة التصحر. وأوماً طرف أيضاً في آسيا الوسطى إلى إنشاء صندوق قومي محدد لمكافحة التصحر. ومع ذلك، فقد أفاد هذا الطرف أيضاً بأن قيام هذا الصندوق بأعماله لا يمكن أن يتحقق دون الحصول على دعم مالي من الجهات المانحة سواء من المنظمات الدولية أو البلدان المتقدمة الأطراف. وأشار طرف آخر في جنوب آسيا إلى أن الحكومة قد أنشأت قوة عمل لإعداد تصميم صندوق وطني لمكافحة التصحر وطرائق تشغيله. وأنشأت بعض الأطراف المقدمة للتقارير آليات مالية محددة المعالم وإجراءات

لتمويل المشاريع لصالح المعنيين المختصين، مثل المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية والجماعات المحلية بغرض إعداد اقتراحات بمشاريع في إطار برامج العمل الوطنية لأغراض التمويل.

٧١- وأفاد أحد الأطراف في آسيا الوسطى بأن قدرته على تكبد المزيد من القروض لحماية البيئة محدودة بسبب الصعوبات الاقتصادية الشديدة والديون المستحقة عليه. وينتقد نفس الطرف شروط الحصول على بعض القروض الإيكولوجية، خاصة القروض "المشروطة" التي تؤثر، وفقا لما جاء في التقرير، تأثيرا سلبيا على إطلاق القدرات الوطنية لحماية البيئة.

٧٢- واعترف أحد الأطراف بأن فوائد الاستثمار في مشاريع بيئية لمكافحة التصحر وحفظ الموارد الطبيعية تكون غير مباشرة في معظم الحالات، وأنه يصعب أحيانا تقدير قيمتها النقدية. وفي حالات كثيرة تتحقق الفوائد بعد مضي فترة طويلة. ولذلك ينبغي النظر إلى الاستثمار في الأنشطة التي يتم تعيينها في برامج العمل الوطنية من حيث فوائدها غير المباشرة والمباشرة التي تعود على المجتمع والدولة. كما يصعب تقييم الآثار غير المباشرة التي تترتب على فوائد الاستثمار في قطاع/مجال واحد بالنسبة لقطاعات/جهات أخرى لإدارة الموارد الطبيعية.

زاي - استعراض المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز وتقييمه

٧٣- بحث المقرر ١١/م ٣- الأطراف على المبادرة باختبار مؤشرات الأثر على نحو ما اقترح الفريق المخصص، ويشجع على استخدام هذه المؤشرات فضلا عن استخدام مؤشرات رقمية تمكن من مقارنة الحالة بشأن التصحر والتنفيذ وذلك في التقارير الوطنية المقدمة إلى مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة. غير أن الأطراف المبلغة لم تقدم أي معلومات محددة عن تنفيذ هذا المقرر.

٧٤- غير أن بعض الأطراف بينت أنها طورت أو أنها بصدد تطوير مقاييس ومؤشرات فيزيائية وبيولوجية واجتماعية - اقتصادية مختلفة لتقييم أثر التصحر وتدهور التربة. واستخدم العديد من الأطراف مؤشرات الأثر التي اقترحها الفريق المخصص كدليل لتطوير مؤشراتها الوطنية الأساسية المتعلقة بالآثار. ويعتزم طرف في آسيا الوسطى وضع مجموعة خاصة من المؤشرات البسيطة جدا التي يمكن لأشخاص لا يجوزون معرفة متخصصة فهمها وتطبيقها بسهولة.

٧٥- ووضعت أطراف عديدة مقدمة للتقارير نظما وطنية للرصد والمراقبة والمعلومات من أجل تقييم حالة التصحر واتجاهاته. كما حصلت أطراف عديدة على صور ملتقطة من سواتل لرصد التصحر، إلى جانب وجود شبكة من محطات المراقبة الأرضية. ويلاحظ أن السواتل مجهزة بأدوات مسح في النطاق المنظور والنطاق دون الأحمر ونطاق الموجات المتناهية القصر من الطيف، وهو ما يجعل المعلومات المكتسبة متنوعة وقيمة بوجه خاص. وأفاد بعض الأطراف عن وجود آلية تشغيلية لرصد البيئة وتقييمها، بما في ذلك التدقيق في الأثر البيئي وذلك ليس

على الصعيد الوطني فحسب وإنما أيضا على صعيد الأقاليم وعلى الصعيد المحلي. غير أن بعض الأطراف أقرت بأن تلك الآلية ما زالت لم توضع بعد بسبب نقص الموارد المالية وانعدام القدرة أو القدرة المحدودة على وضعها.

٧٦- وينبغي أن تشمل مؤشرات منتقاة بيانات مرجعية لبيان أساس المقارنة، بحيث يمكن استخدامها لقياس التغير من أجل تقييم الاتجاهات المستقبلية. غير أن الرصد المرجعي للتصحر وتدهور التربة مهمة صعبة ومعقدة. ولا بد من توافر عدد كاف من محطات الرصد لإتاحة تغطية فضائية مناسبة للمناطق المعرضة للتصحر، بينما تشكل الصور المستمدة بالاستشعار من بعد مع تحقق ميداني مناسب أداة مفيدة لتقييم الغطاء النباتي والكتلة الحيوية. ومن اللازم أيضا وجود فريق خبراء متعدد الاختصاصات من منظمات حكومية وغير حكومية مختلفة. وما زالت أطراف مبلغة عديدة لم تضع بعد هذه الطاقة التقنية.

٧٧- وأفادت بعض الأطراف بأنها طورت قاعدة بيانات بشأن معلومات الأرصاد الجوية والبيئية. وأفادت إحدى الأطراف في آسيا الوسطى على سبيل المثال أن قاعدة بياناتها الجديدة، مع نظام إحالة إلى مصادر المعلومات، تشمل بيانات عن جوانب مختلفة ذات صلة بالتصحر، بما في ذلك خرائط بالتضاريس والمواضع، وصور جوية وفضائية، وتحليل عمليات التصحر وتقييمها، ووضع معايير ومؤشرات لحالة الراهنة والاتجاهات في مجال تطور ظاهرة التصحر، والتجربة العالمية في مكافحة التصحر، والتعاون الدولي والشراكة فضلا عن المؤلفات ذات الصلة. ويستخدم هذه القاعدة أخصائيو المعهد لتطوير تقنيات الرصد ومبادئ توجيهية لرسم خرائط التصحر. غير أن أطرافا عديدة ذكرت أيضا أنها لم تضع بعد نظام قاعدة بيانات فعالة بشأن المعلومات. وأشارت بعض الأطراف إلى أن قدرة التنسيق بين نظم المعلومات القائمة في المجالات ذات الصلة محدودة جدا أيضا.

٧٨- وسلمت أطراف عديدة مقدمة للتقارير بأهمية التعاون دون الإقليمي والإقليمي في مجالات رصد البيئة وتقييمها (بما في ذلك التصحر)، وتقاسم الخبرات والمعلومات. ويوضح هذا الأمر مرة أخرى أهمية المعونة التقنية المشتركة بين البلدان النامية الأطراف.

رابعا - الدروس المستخلصة من التقارير الوطنية

ألف - عملية وضع وتنفيذ برنامج العمل الوطني

٧٩- كما سبق ذكره في الفقرة ٣٢، وضعت أغلبية الأطراف المقدمة للتقارير (نحو ٦٩ في المائة) فعلا برامج عمل وطني لمكافحة التصحر أو هي في سبيلها إلى وضع تلك البرامج، بما في ذلك مراجعة الأطر القائمة. وأقرت أطراف عديدة بأوجه القصور في البرامج السابقة بشأن إدارة الموارد الطبيعية التي تشمل ما يلي: (أ) عدم وجود نهج متكامل؛ و(ب) انعدام التنسيق فيما بين الإدارات؛ و(ج) نقص وعي الجمهور ومشاركة الجمهور في تصميم

البرامج وصياغتها وتنفيذها؛ و(د) قلة الإمكانيات المتاحة للناس؛ و(هـ) إهمال المعارف والدراية الفنية والممارسات والتكنولوجيات التقليدية أو المحلية؛ و(و) نقص الإرادة السياسية للتصدي للأسباب الجذرية للمشكلة. وهذه الأطراف قد اتخذت أو تقوم باتخاذ تدابير للتغلب على أوجه الضعف المذكورة بحيث تعكس برامج العمل الوطني مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وكذلك توافق آراء جميع الجهات المعنية في البلدان.

٨٠- كما أقرت أطراف عديدة مقدمة للتقارير بالتكامل بين برامج العمل الوطني وخطط التنمية الوطنية المتصلة بالمجالات الرئيسية للموارد الطبيعية، ولا سيما خطط العمل البيئية الوطنية واستراتيجيات الحفظ الوطنية، التي تشكل إطار الإدارة الشاملة للموارد الطبيعية. وسعياً لبلوغ أقصى قدر من التكامل ولضمان الاستغلال الفعال للموارد المحدودة، يبدو من المناسب أن تُحدد عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وأن تحلل الفجوات القائمة والقيمة المضافة للمبادرات المتعلقة بالبرمجة الجديدة لبرامج العمل الوطني.

٨١- وأفادت بعض الأطراف أن وزارات مختلفة تعنى بمشاريع أو برامج قطاعية ومشاركة بين قطاعات شتى ذات صلة بحماية البيئة، بما في ذلك مكافحة التصحر. وسيكون التنسيق الفعال فيما بين الوزارات لتنفيذ برامج العمل الوطنية هاماً لضمان فعالية هذه المشاريع والبرامج من حيث التكلفة. كما ستيسر هذه العملية بواسطة اتخاذ ترتيبات شراكة مع البلدان المتقدمة الأطراف تستهدف على وجه التحديد عملية برنامج العمل الوطني.

٨٢- وذكرت جميع الأطراف أو يكاد أنما حددت احتياجاتها المالية والتقنية والتكنولوجية لتنفيذ الاتفاقية. ولعل بناء القدرات بوجه خاص من أشد الاحتياجات الفورية إلحاحاً التي تواجهها معظم الأطراف المقدمة للتقارير. ويمكن تلخيص الاحتياجات والأولويات المحددة لبناء القدرات على النحو التالي:

(أ) وضع أو تعزيز أطر مؤسسية لمكافحة التصحر ومنع تدهور التربة، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية والعلمية والتقنية ومؤسسات البحث والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية؛ ودور جهات الوصل الوطنية فضلاً عن وضع أو تعزيز آلية مناسبة لتنسيق الأنشطة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية تنسيقاً فعالاً؛

(ب) تعزيز وتحديث السياسات والتشريعات المتعلقة بإدارة البيئة والموارد، بما في ذلك تشجيع الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، والمعارف والخبرات والدراية والممارسات والتكنولوجيات التقليدية والمحلية؛

(ج) النهوض بالقدرات البشرية والمؤسسية والتقنية (بما في ذلك برامج التدريب والتبادل) والرصد (بما في ذلك الرصد المرجعي)؛ وتقييم الأراضي المتدهورة وتقييم عملية القحولة والتصحر؛ وجمع البيانات وتحليلها وتنظيمها والإبلاغ عنها وتعميمها؛ وتحسين تكنولوجيات البحث والمراقبة (الأجهزة والبرامج). بما في ذلك النهوض بقدرات الأرصاد الجوية الوطنية والمناخية والمائية في مجال التنبؤ بالطقس ونظم الإنذار المبكر بحالات الجفاف؛

والاستشعار من بعد ونظام المعلومات الجغرافية؛ والدراسات المتعلقة بأوجه الترابط بين التصحر وتغير المناخ؛ ووضع وتنفيذ صكوك قانونية أو تنظيمية بيئية واقتصادية، والتخطيط، ولا سيما تخطيط استخدام الأرض؛ وتنفيذ المشاريع وتقييمها؛

(د) تطوير قواعد بيانات فعالة ونظم معلومات ذات صلة بالجفاف، وتدهور التربة والتصحر؛ وإقامة مراكز وطنية أو إقليمية لتبادل المعلومات وربطها في شبكات؛

(هـ) إعداد خطط طوارئ متكاملة للتصدي لعواقب الجفاف وغير ذلك من الكوارث الطبيعية أو بفعل الإنسان، بما في ذلك حرائق الغابات؛ وتحسين حالة الأمن الغذائي؛

(و) تعزيز قدرات البحث العلمية والتقنية والتكنولوجية على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛ وتشجيع التعاون الإقليمي والدولي من حيث برامج تبادل الخبرات الأكاديمية والمهنية بين الأطراف (بين البلدان النامية الأطراف والبلدان المتقدمة الأطراف وكذلك فيما بين البلدان النامية الأطراف)، كي يتسنى تقاسم التجارب والدروس المستخلصة منها؛

(ز) تهيئة بيئة مواتية للتشجيع على نقل واقتناء وتكييف وتطوير التكنولوجيات المناسبة لمكافحة التصحر ومنع تدهور التربة؛

(ح) إثارة وعي الجمهور، وخصوصا صوغ البرامج، بما في ذلك الموارد الإعلامية ذات الصلة بشأن جميع الجوانب المتصلة بتدهور التربة والتصحر؛ و إتاحة الوسائل الكفيلة بنشرها.

٨٣- وثمة حاجة كبيرة إلى التشاور دوريا مع الأطراف الدوليين على الصعيد القطري للدخول في ترتيبات شراكة واستعراض التقدم المحرز في برنامج العمل الوطني، بغية تبين العقبات وأوجه القصور خلال عملية التنفيذ. ويمكن رصد وتقييم الأنشطة المنفذة في إطار برنامج العمل الوطني وفقا لإطار منطقي أو ما يعادله، يمكن تطويره فيما بين الأطراف.

٨٤- وسعيا إلى تحسين المشاركة المحلية في برنامج العمل الوطني، قام أحد الأطراف باضفاء الطابع المؤسسي على الآلية القائمة على تقاسم المنافع في إدارة الغابات والمنتزهات العامة ومياه الري لتوفير حوافز تدفع على مشاركة المجتمعات المحلية المنتفعة بها. وهذه ممارسة جيدة تفيد أطرافا أخرى.

باء- عملية الإبلاغ الوطني

٨٥- أتاحت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ ودليل المساعدة نموذجا عاما وأساسا تعتمد عليه البلدان الآسيوية الأطراف في إعداد التقارير الوطنية (المرفق الثاني). كما أنها يسرت تحديد السمات المشتركة في تنفيذ هذه الأطراف للاتفاقية. وكان الامتثال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ ودليل المساعدة مرضيا على وجه الإجمال؛ غير أن عددا من الأطراف لم تتبع المبادئ التوجيهية أو دليل المساعدة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى سبب واحد أو أكثر من الأسباب التالية: (أ) أن الأطراف ليست في وضع يمكنها من الإبلاغ عن المعلومات على النحو المطلوب في المبادئ التوجيهية وعلى النحو المقترح في دليل المساعدة (مثل الافتقار إلى المعلومات نظرا لعدم وجود أنشطة)؛ (ب) وعدم التنسيق في تقاسم المعلومات؛ (ج) أن جهة الوصل الوطنية لم تكن تلم آنذاك بعملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ (د) أن الأطراف لم يكن لديها موارد أو قدرات كافية للامتثال للمبادئ التوجيهية أو لدليل المساعدة.

٨٦- وبالنسبة إلى الأطراف التي اتبعت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ، كانت التغطية في إطار كل عنوان فرعي أو عنصر متفاوتة من حيث النطاق والعمق، ولعل ذلك يعزى إلى توافر المعلومات. وتجاهلت بعض الأطراف عناوين فرعية معينة أو توضيحات اقترح دليل المساعدة تقديمها. ويمكن أن يعزى ذلك إلى نقص المعلومات. وثمة أيضا أدلة على أن بعض الأطراف كانت تحاول تنسيق المبادئ التوجيهية التي كانت عناوينها الفرعية تتضمن بعض العناصر المتداخلة.

٨٧- وإلى جانب القيود المالية والتقنية، أشار عدد قليل جدا من الأطراف على وجه التحديد إلى المشاكل والصعوبات التي واجهتها خلال صياغة برامج عملها الوطنية وتنفيذها والإبلاغ عنها. ولعله يكون من المفيد المضي في مواءمة شكل الإبلاغ لتيسير التقييم وتحديد المشاكل والصعوبات المواجهة بصورة أفضل كي يتسنى التوصل إلى حلول محددة أو عامة.

٨٨- وستكون المعلومات المرتجعة من الأطراف عن شكل الإبلاغ ضرورية لتيسير تنقيح شكل دليل المساعدة بغية (أ) تحسين عملية الإبلاغ، بما في ذلك المحتوى التحليلي في التقارير الوطنية؛ (ب) إبلاغ المعلومات على نحو ما دعت إليه المادة ٢٦.

خامسا - الاستنتاجات

٨٩- جرى تلخيص ما مجموعه ٣٢ تقريرا من المنطقة الآسيوية. واستنادا إلى هذا التلخيص، يمكن التوصل إلى ما يلي:

(أ) إن جميع الأطراف المبلغة من المنطقة الآسيوية ملتزمة بمكافحة التصحر ومنع تدهور التربة، كما يتبين من واقع أن جميع تلك الأطراف قد قامت بوضع سياسات أو هي في سبيلها إلى القيام بذلك وأنها تقوم بإنشاء مؤسسات أو تعزيز المؤسسات القائمة من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد قامت نحو ٦٩ في المائة من الأطراف بوضع برامج عمل وطنية أو هي في سبيلها إلى القيام بذلك، بينما لم يشرع بعد في هذه العملية ٢٢ في المائة من الأطراف لكنها أشارت إلى اعتزامها القيام بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ ٦٩ في المائة من الأطراف هيئات تنسيق وطنية، في حين أن ٢٢ في المائة من الأطراف في سبيلها إلى القيام بذلك: ولم تقدم نحو ٩ في المائة من الأطراف أي معلومات عن وضع برامج العمل الوطنية أو إنشاء هيئات التنسيق الوطنية. والواقع أنه يوجد بالفعل لدى معظم الأطراف المبلغة في مختلف المناطق دون الإقليمية، سواء كان لديها أو لم يكن لديها برامج عمل وطنية تاريخ عريق في مكافحة التصحر يعود عهده إلى ما قبل وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بكثير. غير أن عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ساعدت بالتأكيد على التركيز على المسألة أو بتحديد التركيز عليها، وعلى زخمها وعلى اتباع نهج جديد ازاءها.

(ب) ولم تقم بعض الأطراف المقدمة للتقارير بعد بوضع برامج عمل وطنية نظرا لانعدام الموارد المالية والطاقات أو قلتها. وبينت تلك الأطراف ضرورة إقامة شراكات مع الوكالات الإقليمية والدولية والبلدان المانحة كي يتسنى تعزيز الزخم الذي يبسر صياغة برامج العمل الوطنية وكذلك تنفيذها. وأشارت عدة أطراف إلى أنها تتوقع أن تقوم الآلية العالمية بتيسير توفير دعم مالي كبير للدول الأعضاء من أجل تنفيذ الاتفاقية؛

(ج) وخصصت معظم الأطراف المبلغة قدرا من الموارد لتنفيذ الاتفاقية، وإن كانت تلك الموارد غير كافية. وقدمت بلدان مانحة عديدة المساعدة المالية والتقنية على إدارة الموارد الطبيعية. لكنه تبين أن هذه المساهمات ليست لها في معظم الحالات أي علاقة بعملية برنامج العمل الوطني أو لا تتعلق به حتى الآن، وبالتالي فإن القيمة المضافة المتوقعة من الاتفاقية في مجال مكافحة التصحر، من حيث التنسيق المحسن، وتكامل التدابير المشتركة بين القطاعات واتباع نهج قائم على المشاركة لا يمكن اثباتها بأدلة كافية في هذه المرحلة. ويعتبر الحصول على مساعدة أكثر تركيزا من الوكالات الدولية والبلدان المانحة عاملا حاسما لإدراك النجاح في تنفيذ الاتفاقية؛

(د) والفقير سبب ونتيجة في آن واحد للتدهور البيئي، بما في ذلك التصحر وتدهور التربة. وأقرت معظم الأطراف المبلغة بأهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لتخفيف حدة الفقر. وبالتالي فإن من المناسب أن تولى عملية برنامج العمل الوطني مزيداً من الأهمية في الجهود الوطنية المبذولة لتخفيف حدة الفقر؛

(هـ) وأعربت جميع الأطراف تقريباً بطريقة أو بأخرى عن احتياجاتها - وأعربت بعضها عن احتياجاتها الماسة - لتلقي الدعم المالي والتقني والتكنولوجي في مجال تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك برامج عملها الوطنية. كما حددت احتياجات وأولويات معينة لبناء القدرات المؤسسية والبشرية والتقنية والتكنولوجية والمعلوماتية، على النحو المبين في الفقرة ٨١ أعلاه. وهذه الاحتياجات شائعة فيما يبدو في البلدان النامية الأطراف من جميع المناطق. ومما يبعث على التشجيع في هذا الصدد ملاحظة أن البلدان النامية الأطراف ذاتها تدعم أيضاً بعضها البعض فيما يتعلق بالمساعدة التقنية والتعاون؛

(و) وثمة اعتراف متزايد بين العديد من الأطراف المقدمة للتقارير بأن التصحر وتدهور التربة يساهمان في فقدان التنوع الحيائي، بينما يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى مفاجمة تدهور التربة والتصحر، مما يزيد بدوره من تغير المناخ بفقدان بواليع الكربون ومخزوناته. وبالتالي، فإن الروابط المحتملة بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ينبغي أن تستكشف بالكامل كي يتسنى تحقيق أقصى قدر من التأزر فيما بينها.

سادساً - التوصيات

٩٠ - إن مؤتمر الأطراف مدعو إلى القيام بما يلي:

(أ) أن يستعرض التقارير الوطنية الأولى المقدمة من البلدان الآسيوية الأطراف وأن يشجع الأطراف التي لم تقدم بعد تقاريرها على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن؛

(ب) أن ينظر في محتويات هذه التقارير وكذلك الاحتياجات المالية والتقنية والتكنولوجية والمتعلقة ببناء القدرات التي أبدتها البلدان النامية الآسيوية الأطراف، وأن تتخذ التدابير والإجراءات اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات، حتى تتمكن تلك الأطراف من المشاركة بفعالية في تنفيذ الاتفاقية؛

(ج) أن يسدي النصح بشأن وضع آلية مناسبة لاستعراض عملية التنفيذ، وهي آلية تتطلب في جملة أمور توافر بيانات مرتجعة من جميع الأطراف، كي يتسنى تحسين الإبلاغ الوطني فضلاً عن عمليات إبلاغ المعلومات على نحو ما دعت المادة ٢٦ من الاتفاقية.

الجزء الثاني: التقدم المحرز في وضع وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في آسيا

أولا - موجز التقارير المقدمة عن العمليات ذات الصلة ببرامج العمل دون الإقليمية والإقليمية

٩١ - يستخلص من استعراض التقارير الوطنية المتصلة بعملية برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية لآسيا الملاحظات التالية:

(أ) برامج العمل دون الإقليمية: إن عمليات برامج العمل دون الإقليمية تتقدم بخطى حذرة في منطقتين فرعيتين آسيويتين. وهذه الوتيرة مفهومة نظرا إلى وجود مجموعة من الصعوبات المتصلة بالآلية التي يفترض أن تصاغ بها البرامج دون الإقليمية. وعلى الرغم من أن الاهتمام بالتكافل والتعاون الذي أبدته البلدان الأطراف في المنطقتين الفرعيتين كبير نسبيا، فالحاجة ماسة إلى قدر أكبر من الدعم من المؤسسات الدولية والحكومية الدولية لمساعدة المنطقتين الفرعيتين على وضع ترتيب تعاوني مجد. وثمة أوجه قصور متأصلة مألوفة في معظم - بلدان المنطقتين الفرعيتين إن لم يكن في جميعها - مثل ضعف قدرة المؤسسات وعدم وجود آلية فعالة لرصد التقدم المحرز وتقييمه، التي وقفت حجر عثرة على طريق وضع برنامج عمل دون إقليمي متماسك. وبالتالي، فإن جزءا من جدول العمل وهو التعجيل بخطى عملية يتمثل في برنامج لبناء القدرات، وهو برنامج ينبغي أن يصمم وفقا لمجالات البرامج المواضيعية على صعيد آسيا التي حددت في المنطقة تلك المجالات. ويمكن الانتفاع بالتقدم المحرز في برامج العمل الإقليمية، وخصوصا في شبكات البرامج المواضيعية في تعجيل وتيرة عملية برامج العمل دون الإقليمية لتبلغ سرعتها المرجوة، ولا سيما عندما تأخذ الشبكات شكلها الرسمي؛

(ب) لا يزال التمويل يمثل مشكلة هامة. وعلى الرغم من إمكانية تعبئة قدر من الموارد لبعض المؤسسات من أجل دعم أنشطة محددة في برامج العمل دون الإقليمية، فإن هذه الموارد لا تكفي بوجه عام لتغطية جميع الأنشطة ذات الأولوية. وفي هذه المرحلة، وبينما يبذل عدد من البلدان الأعضاء في المنطقتين الفرعيتين قصارى جهودها لالتماس مصادر للتمويل يتبدى وجود حاجة إلى آلية من شأنها أن تحدد أولويات أنشطة برامج العمل دون الإقليمية. وقد يتعين مواصلة الدعم الذي تقدمه الأمانة لحفز مختلف الجهود المبذولة في المنطقتين الفرعيتين إلى أن تقدم المؤسسات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والدول الأعضاء في برامج العمل دون الإقليمية بوضع آلية عملية يمكن عن طريقها أن تدخل برامج العمل دون الإقليمية مرحلة التنفيذ التام؛

(ج) برنامج العمل الإقليمي: إن عملية برنامج العمل الإقليمي الآسيوي التي أجريت وفقا لأحكام الاتفاقية قد تقدمت وتطورت بشكل مرض. ومنذ انعقاد المؤتمر الإقليمي الأول في نيودلهي في عام ١٩٩٦، شاركت البلدان الأعضاء مشاركة نشطة في الأعمال التحضيرية لاستهلال الشبكات البرنامجية المواضيعية الثلاث لصالح المنطقة وهي: الشبكة المعنية برصد وتقييم التصحر (شبكة البرنامج المواضيعي ١)، والزراعة والحراجة وحفظ التربة (شبكة البرنامج المواضيعي ٢)، وإدارة المراعي وتثبيت الكثبان الرملية (شبكة البرنامج المواضيعي ٣). وهذه الجهود، بينما تظل قابلة للتحسين، تبين الرغبة الصادقة للعديد من البلدان الأعضاء في أن تطور برنامج العمل الإقليمي بسرعة. ومثلما هو الحال بالنسبة إلى المنطقة الأفريقية، ثمة انشغال بأن تواكب وتيرة برنامج العمل الإقليمي مستوى التقدم في برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية، بحيث يمكن للعمليات الثلاث أن تتيح معلومات مرجعة وروابط تعود بالنفع المتبادل؛

(د) إن استهلال أو شبكتين للبرامج المواضيعية كانت رائدته جهات الوصل التابعة للبلد المضيف، كان حدثا فاصلا في المنطقة. وعكس إطلاق الشبكتين الاهتمام المشترك لبلدان المنطقة بصوغ نهج متماسك لمكافحة التصحر. ومن خلال المجالات البرنامجية المحددة، ركزت شبكات البرامج المواضيعية الجهود على المسائل الإشكالية الرئيسية وأتاحت نهجا يتلافى الازدواجية. وشبكات البرامج المواضيعية أدت بطرق عديدة بالبلدان إلى إدراك طاقة التعاون وأبرزت في نفس الوقت أهمية الانتفاع إلى أقصى حد بالموارد الشحيحة من أجل بلوغ الأهداف المنشودة.

٩٢- ويمكن استخلاص دروس واضحة أخرى من الخبرة في المنطقة بما في ذلك ما يلي:

(أ) يجب أن تبذل الجهود في مرحلة مبكرة ليصبح الربط الشبكي عمليا. وينعكس ذلك في المبادئ التوجيهية التشغيلية التي اتفقت عليها البلدان الأعضاء لدى تعريف التدابير المحددة ذات الأولوية التي ستركز عليها شبكات البرامج المواضيعية؛

(ب) تحوز المنطقة قدرا وفيرا من الخبرات الموثقة علميا وتقنيا. وثمة رغبة شديدة في تقاسم المعلومات التي تولدت عنها، وقد يكون هذا هو سبب الاهتمام الشديد بأن تدخل الشبكات مرحلة التشغيل. ومن زاوية تشغيل الشبكات، تتيح المعلومات الراهنة أساسا جيدا يقوم عليه تحسين وتعزيز التعاون الذي شرع فيه فعلا؛

(ج) ويتبين من مستوى الجهود التي بذلتها البلدان لكي تقوم الشبكات بأعمالها، أن هناك زيادة ملحوظة في الاهتمام في صفوف الهيئات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف لدعم العملية الجارية. والاختبار الحقيقي للدعم لا يمكن أن يقاس إلا بواسطة تدفق الموارد المقدمة لتنفيذ مختلف الأنشطة التي تحددها الشبكات.

ثانيا - التقرير المرحلي عن برامج العمل دون الإقليمية

ألف - غرب آسيا

٩٣- دأبت المنطقة الفرعية لغرب آسيا منذ عام ١٩٩٥ على المشاركة في تعزيز التعاون الحكومي الدولي وفي وضع برنامج عمل دون إقليمي لمكافحة التصحر وفقا للمادة ٥ من المرفق الثاني من الاتفاقية. وتطورت برامج العمل دون الإقليمية بواسطة عملية بناء توافق في الآراء وأتاحت فرصة جيدة للتسليم جماعيا بأهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لبلدان المنطقة الفرعية. واستجابت الأمانة لمطلب وضع برنامج عمل دون إقليمي في غرب آسيا عن طريق تقديم المساعدة على تنظيم الاجتماعات التحضيرية وتسييرها. وهذه الاجتماعات، التي بدأت بمحفل لإثارة الوعي في البحرين أعقبتها مشاورات بشأن مسائل برنامجية جرت في أبي ظبي بالإمارات العربية المتحدة ودمشق بالجمهورية العربية السورية ومسقط بسلطنة عمان. كما دعمت هذه العملية من مجلس التعاون الخليجي والبنك الإسلامي للتنمية والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٩٤- ونتيجة لهذه الاجتماعات، توصلت الأطراف في المنطقة إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة، أي اتخاذ مقرر بشأن إقامة ثلاث شبكات برنامجية مواضيعية تشكل المجالات الرئيسية للأنشطة الأساسية في إطار البرنامج. وركزت الشبكات البرنامجية المواضيعية الثلاث على ما يلي: (أ) المعلومات والرصد؛ و(ب) التأهب لحالات الجفاف؛ و(ج) الاحتياجات من الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتدريب. وحددت مؤسسات دون إقليمية مثل مركز البيئة والتنمية في المنطقة العربية وأوروبا، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة. وكلفت هذه المؤسسات بمهمة إعداد الوثائق المرجعية وتقديم اقتراحات بمشاريع ملموسة جاهزة للتنفيذ، وهي وثائق واقتراحات قدمت إلى الفريق الذي ناقشها في اجتماع مسقط.

٩٥- وبعد أن دخلت الآلية العالمية حيز التنفيذ، اتخذت الأمانة التدابير اللازمة لإشراكها في عملية برامج العمل دون الإقليمي. واتخذت الآلية العالمية مبادرات لزيادة تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي في غرب آسيا في إطار ولاية الآلية للتشجيع على اتخاذ تدابير تؤدي إلى تعبئة قدر كبير من الموارد المالية الهامة وتوجيهها لتنفيذ الاتفاقية. ونتيجة لذلك، يتوقع أن تقدم الآلية في تقريرها المنفصل، المقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة، تقريرا أكثر شمولا عن الأنشطة الأخيرة المنفذة في إطار برنامج العمل دون الإقليمي لغرب آسيا.

٩٦- وظلت الأمانة تشارك مشاركة حثيثة في عملية برنامج العمل دون الإقليمي وذلك بالمساهمة في إجراء مشاورات مع المنظمات دون الإقليمية المعنية. ودعت الآلية العالمية إلى عقد اجتماع عمل من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في القاهرة. بمصر ناقش إعادة صياغة برنامج العمل دون الإقليمي استنادا إلى النتائج التي

توصل إليها خبيران استشاريان. وكان الزخم الرئيسي لإعادة صياغة البرنامج هو إعادة تعريف الأنشطة التي سينفذها برنامج العمل دون الإقليمي وإعادة توجيه نتائج اجتماع مسقط نحو إنشاء وحدة تنسيق إقليمية مكلفة بالعمليات والتزود بالإمدادات. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الأمانة في اجتماع أبي ظبي المعقود في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠ الذي عمل على كسب موافقة البلدان الأطراف في برنامج العمل دون الإقليمي على الإطار الذي أعيدت صياغته ثم المصادقة عليه. وتوجد البلدان حاليا في طور اتخاذ قرار بشأن موقع وحدة التنسيق الإقليمية التي ستنشأ بموجب هذه المبادرة.

٩٧- وسعيا إلى الحفاظ على زخم مبادرة برنامج العمل دون الإقليمي، ناقشت الأمانة خيارات أنشطة استهلاكية، بما في ذلك إمكانية وضع قوائم جرد للأنشطة ذات الصلة ببرنامج العمل دون الإقليمي مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والآلية العالمية.

باء - آسيا الوسطى

٩٨- سلمت بلدان المنطقة الفرعية تسليما تاما بضرورة التعاون عبر الحدود في آسيا الوسطى. وبعد اعتماد الاتفاقية في عام ١٩٩٤، نظم ١٢ بلدا حديث العهد بالاستقلال من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا، بما فيها ٥ دول من آسيا الوسطى، مؤتمرا أقاليميا عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في حزيران/يونيه ١٩٩٧ بطشقند في أوزبكستان.

٩٩- وأعرب المؤتمر عن الانشغال إزاء آثار التصحر والجفاف وتدهور التربة في البلدان المتضررة في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية ومنطقة جبال القوقاز. وسلم المؤتمر بأن التصحر والجفاف مشكلتان ذات طبيعة تتجاوز الحدود وأن العمل المشترك من البلدان المعنية لا بد منه لمكافحة التصحر والجفاف. وبالتالي، أيد المؤتمر ضرورة إعداد برنامج عمل أقاليمي لمكافحة التصحر.

١٠٠- واتفق المؤتمر على أن المجالات التالية قد تصبح عناصر ذات أولوية في برنامج العمل الأقاليمي:

- (أ) تحسين أدوات إدارة التنمية الاقتصادية وحماية البيئة؛
- (ب) إثارة الوعي والتثقيف الإيكولوجي، بما في ذلك ترويج نظم المعلومات؛
- (ج) التقييم والرصد ونظم الإنذار المبكر لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف؛
- (د) استخدام الموارد المائية عبر الحدود ورصد استخدامها على الأصعدة المشتركة بين الدول؛

- (هـ) استخدام المراعي وإصلاحها؛
- (و) إعادة تأهيل الغابات؛
- (ز) انعاش الموارد الطبيعية والتراث الثقافي، بما في ذلك آليات مكافحة التحات بفعل الرياح والمياه، لصون التنوع الإحيائي وتحديد نظم المعارف للشعوب الأصلية؛
- (ح) مكافحة تدهور البيئة والنهوض بالصحة العامة؛
- (ط) اصلاح الأراضي التي تدهورت بسبب الحروب والأنشطة الصناعية والنفايات النووية؛
- (ي) الطاقة؛
- (ك) التصحر الناجم عن التروح وأثره الاجتماعي والاقتصادي.

١٠١- لكنه نظرا لتأخر انضمام بعض بلدان أوروبا الشرقية إلى الاتفاقية فإن إعداد برنامج العمل الإقليمي قد أرجئ. بيد أن عملية التشاور التي بدأت أتاحت محفلا واسع النطاق استعرضت فيه البلدان الأطراف المتضررة مصالحتها المشتركة. وفي هذا الإطار بالذات توافرت الظروف الكفيلة بتوطيد التعاون على الصعيد دون الإقليمي عندما أصبحت دول آسيا الوسطى الخمس كلها (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) أطرافا في الاتفاقية.

١٠٢- واستجابة لطلبات وردت من تلك البلدان ووفقا للاتفاقية (المادة ٥ من المرفق الثاني)، بدأت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ عملية إعداد برنامج عمل دون إقليمي لمكافحة التصحر في حوض بحر آرال. وكان من المقرر أن يعقد الاجتماع الوزاري المعني بإعداد برنامج العمل دون الإقليمي في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ في بيشكاك بقيرغيزستان. وشملت الوثيقة الإطارية بشأن برنامج العمل دون الإقليمي، التي أعدت للنظر فيها في ذلك الاجتماع، استعراضا للقيمة التي يضيفها التعاون دون الإقليمي، وعناصر مقترحة لبرنامج العمل دون الإقليمي وخطة عمل لتنفيذه، وصولا إلى تنفيذ مشاريع دون إقليمية واتخاذ إجراءات مشتركة. وشملت عناصر برنامج العمل دون الإقليمي في جملة أمور ما يلي:

- (أ) رصد عملية التصحر وتقييمها؛
- (ب) تحسين استخدام المياه في الزراعة ومكافحة التصحر بسبب الأملاح؛
- (ج) إدارة الزراعة الحراجية في السهول والجبال؛

(د) تطوير إدارة المراعي؛

(هـ) صون التنوع الإحيائي وحماية الطبيعة (السياحة الإيكولوجية)؛

(و) ترويج الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية؛

(ز) وضع نظام لتقييم الأثر البيئي وبدء العمل به؛

(ح) إقامة تعاون علمي في المنطقة دون الإقليمية.

١٠٣- وكان من المتوقع أن يولد الاجتماع الظروف المناسبة لتمكين دول آسيا الوسطى من تحديد المجالات والإجراءات والمشاريع ذات الأولوية للتعاون دون الإقليمي، والاتفاق بشأن التدابير الإضافية اللازمة لإعداد برنامج العمل دون الإقليمي. واقترح بوجه خاص أن توضع بعد الاجتماع الأول، خلال المرحلة الأولية من إعداد برنامج العمل دون الإقليمي، مبادرات ملموسة في إطار مجالات برنامج العمل دون الإقليمي المتفق عليها. ويمكن للأطراف في الاجتماع الثاني الذي سيعقد في مطلع عام ٢٠٠١ البدء في إعداد المشاريع دون الإقليمية. ومن المتوقع أن تستغرق المرحلة الثانية من إعداد برنامج العمل دون الإقليمي فترة تتراوح ما بين ١٢ و ١٥ شهرا. وفي نهاية هذه الفترة، يجري إعداد وثيقة برنامج عمل دون إقليمي كاملة، ويمكن عقد مؤتمر دون إقليمي بمشاركة متخذي القرارات في مجال التعاون دون الإقليمي.

ثالثا - تقرير مرحلي عن برنامج العمل الإقليمي

١٠٤- لقد مهدت القرارات المعتمدة خلال المؤتمر الإقليمي الأول المعني بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المعقود في نيودلهي في آب/أغسطس ١٩٩٦، الطريق لإعداد برنامج عمل الاتفاقية الإقليمي لصالح آسيا. واسترشادا بمبادئ الاتفاقية وأحكامها، ولا سيما المبادئ والأحكام المبينة في المرفق الثاني بالاتفاقية، وهو مرفق التنفيذ الإقليمي لآسيا، اتخذت البلدان الآسيوية الأطراف، بمساعدة متواصلة من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، مبادرات تهدف إلى بلوغ أهداف الاتفاقية. والجهات الداعمة الرئيسية للعملية هي ألمانيا واليابان والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤخرا الآلية العالمية. وكمتابعة لاجتماع نيودلهي، عقد اجتماعان هامان آخران هما: المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون الإقليمي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في آسيا المعقود في بيجين في عام ١٩٩٧، واجتماع فريق الخبراء الدولي المعني بإعداد برنامج العمل الإقليمي لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في آسيا المعقود في بانكوك في عام ١٩٩٨. وهذان الاجتماعان دفعا المنطقة الآسيوية إلى تعبئة الالتزام السياسي بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي. كما مهد الاجتماعان الطريق لوضع إطار لبرنامج العمل الإقليمي وتطوير برامج عمل وطنية. وبالإضافة إلى ذلك، وضع الاجتماعان شبكات برامج مواضيعية تقدم الدعم الهيكلي لبرامج العمل الإقليمية وبرامج العمل الوطنية التي تقع أساسا في صميم إجراءات مكافحة التصحر في المنطقة.

ألف - مجالات التعاون والتدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها

١٠٥- إن اجتماع بيجين لعام ١٩٩٧ أتاح أساسا تعريفا شاملا للمجالات ذات الأولوية لعناصر برامج العمل الإقليمية من خلال تحديد مجالات البرامج الموضوعية التالية بوصفها ذات أولوية للتعاون والتعاقد الإقليميين في الجهود الآسيوية المبذولة لمكافحة التصحر وهي:

- (أ) رصد التصحر وتقييمه؛
 - (ب) الزراعة الحراجية وحفظ التربة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق شبه الرطبة الجافة؛
 - (ج) إدارة المراعي في المناطق الجافة، بما في ذلك تثبيت الكثبان الرملية المتنقلة؛
 - (د) إدارة الموارد المائية اللازمة للزراعة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق شبه الرطبة الجافة؛
 - (هـ) تعزيز قدرات إدارة أثر الجفاف ومكافحة التصحر؛
 - (و) المساعدة على اتخاذ مبادرات لتنفيذ برامج إنمائية متكاملة في المناطق المحلية.
- ١٠٦- ولدى تطوير الأنشطة المتعلقة ببرامج محددة في إطار مجالات البرامج المواضيعية المحددة، يولى الاعتبار للعناصر الشاملة التالية التي حددها اجتماع نيودلهي لعام ١٩٩٦:
- (أ) العلم والتكنولوجيا والتعاون التقني؛
 - (ب) مشاركة الجمهور وبناء توافق الآراء؛
 - (ج) تعزيز برامج التعليم وإثارة الوعي؛
 - (د) المعلومات والتقييم؛
 - (هـ) بناء القدرات والمؤسسات؛
 - (و) البحوث بشأن الإطار التمكيني للسياسات الكلية؛
 - (ز) التعاون الإقليمي وتدهور التربة عبر مناطق فرعية تختلف فيها الأحوال المناخية.

١٠٧- واجتماع بانكوك لعام ١٩٩٨، في جملة اجتماعات أخرى، وطد إطار الترتيبات المؤسسية التي يبدأ بموجبها تشغيل شبكات البرامج المواضيعية لبرنامج العمل الإقليمي المحدد خلال اجتماع بيجين. وبناء على ذلك، سيبدأ تنفيذ برنامج العمل الإقليمي في آسيا عندما يبدأ عمل الشبكة المعنية برصد وتقييم التصحر (شبكة البرنامج المواضيعي ١) المزمع أن تستضيفها الصين؛ والشبكة المعنية بالزراعة الحراجية وحفظ التربة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق شبه الرطبة الجافة (شبكة البرنامج المواضيعي ٢) المقرر أن تستضيفها الهند؛ والشبكة المعنية بإدارة المراعي في المناطق القاحلة بما في ذلك تثبيت الكثبان الرملية المتنقلة (شبكة البرنامج المواضيعي ٣) التي تستضيفها جمهورية إيران الإسلامية. كما اتفق الاجتماع على ترتيبات الإدارة التي من شأنها أن تدعم تنفيذ عملية برنامج العمل الإقليمي الآسيوية من خلال وحدة التنسيق الإقليمية. ومقر وحدة التنسيق الإقليمية، وهي وحدة أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في المنطقة، سيكون في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

باء - العملية الاستشارية والتحضيرية لدعم تنفيذ البرنامج
واتفاقات الشراكة

١٠٨- بالنسبة للفترة المستعرضة أفيد عن الاضطلاع بطائفة متنوعة من الأنشطة على الصعيدين المحلي والوطني مثل ندوات التوعية، وحملات إثارة الوعي، وصوغ وتنفيذ مشاريع بناء القدرات/المشاريع الميدانية. وكرر الإعراب عن رأي مفاده أن تعزيز الشراكة الوطنية والدولية لدعم تنفيذ الاتفاقية أمر لا بد منه لتقدم سير العملية. وكمتابعة لاجتماع بانكوك، عقدت في المنطقة اجتماعات التشاور التالية.

١- الاجتماع الآسيوي الأول المعني بجهات الوصل الوطنية لاتفاقية
الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المعقود في أوتسو بشيغا من ٢٦
إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨

١٠٩- عقد الاجتماع الآسيوي الأول المعني بجهات الوصل الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، من بلدان آسيوية مختارة، في أوتسو، تشيغا، اليابان من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨. وقدم استنتاجاته إلى اجتماع بانكوك وأوجزت على النحو التالي:

(أ) يجب أن يحظى تقييم ورصد تدهور التربة والتصحر في آسيا بالعناية على سبيل الأولوية خلال اجتماع فريق الخبراء الدولي الذي سيعقد في بانكوك ويجب أن يعزز التقييم والرصد بموجب الاتفاقية بواسطة تفاعلات أوثق صلة بين التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وينبغي إعداد تجميع للملخص التجارب الناجحة المتعلقة بمكافحة التصحر؛

(ب) إن إطار السياسات التمكينية اللازم للنجاح في تنفيذ الاتفاقية يجب أن يشمل مجموعة واسعة النطاق من الصكوك التشريعية بما فيها الصكوك التي تعالج سياسات الاقتصاد الكلي، والمديونية والتجارة. وبالتالي، فإن مسألة مكافحة تدهور التربة والتصحر والجفاف يجب أن تضمن بصورة أكثر انتظاماً في برنامج عمل المؤسسات المعنية بهذه المسائل، وهي مدعوة إلى التعاون مع الأمانة؛

(ج) هناك حاجة إلى دعم بناء القدرات وتعزيز المؤسسات من أجل تعزيز بناء المؤسسات، والبرمجة المتكاملة، وإقامة شبكة وطنية داعمة، واتخاذ مبادرات في المجالات المحلية وعقد دورات تدريبية متواصلة في مجال الاستخدام الرشيد للأراضي وموارد المياه، بينما تراعى الدروس المستخلصة من التجربة؛

(د) والأمانة مدعوة إلى توفير المساعدة في مجال إثارة الوعي، وبناء القدرات وتسيير العملية الاستشارية على مختلف الأصعدة؛

(هـ) ينبغي أن تسند إلى المنظمات غير الحكومية المسؤولية الكاملة عن توفير الإمكانيات تمكن للسكان المحليين كي يشاركوا في البرامج الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية بينما ينبغي للأمانة أن تساعد تلك المنظمات على جمع الأموال اللازمة لتنفيذ العمليات الاستشارية ذات الصلة. وتشجيع المبادرات الحقيقية من القاعدة إلى القمة يعد أمراً حاسماً؛

(و) يجب أن تكون تعبئة الموارد المالية المحلية والأجنبية استجابة للجهود التي تبذلها جهات الوصل الوطنية عنصراً أساسياً لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، وخصوصاً في مرحلتها الأولية. ويجب تكثيف الجهود المبذولة من أجل تيسير ترتيبات الشراكة وينبغي أن تتفق البلدان المتقدمة الأطراف والبلدان النامية الأطراف على جدول زمني للاجتماعات التشاورية التي تعقد لهذا الغرض، على أن تحت الآلية العالمية على تيسير هذه العمليات؛

(ز) وبالنظر إلى تحديات تدهور التربة والتصحر والجفاف في آسيا، ومع تقدم خطى مرحلة تنفيذ الاتفاقية، ينبغي دعوة المؤسسات الآسيوية المختصة، مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أو مصرف التنمية الآسيوي إلى مراجعة التزاماتها القائمة. كما تدعى هاتين المؤسستين إلى اقتراح خيارات للإسهام بقدر كبير في تنفيذ الاتفاقية في آسيا.

١١٠- وكان عقد حلقة التدارس على الصعيد الإقليمي خطوة هامة على طريق إشاعة روح الزمالة بين جهات الوصل الآسيوية وإرساء الأساس لعملية التعاون الجارية في المنطقة.

٢- الاجتماع الآسيوي الثاني لجهات الوصل الوطنية لاتفاقية الأمم
المتحدة لمكافحة التصحر المعقود في بيجين يومي ٢٤ و ٢٥
تموز/يوليه ١٩٩٩

١١١- عقد الاجتماع الآسيوي الثاني لجهات الوصل الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الأكاديمية الصينية لعلم الغابات في بيجين يومي ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ ودعم الاجتماع من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وحضر الاجتماع خمسة وأربعون جهة مشاركة. بمن فيها جهات الوصل الوطنية للبلدان الآسيوية؛ وخبراء وممثلو منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية؛ ومنظمات غير حكومية. ويرد فيما يلي موجز للاستنتاجات الرئيسية للاجتماع:

(أ) سعت البلدان الأطراف جاهدة ولا تزال إلى تنسيق تنفيذ الاتفاقية في سياساتها الوطنية الرامية إلى تشجيع التنمية المستدامة وحماية البيئة وينبغي مواصلة تلك الجهود من أجل تيسير تنفيذ الاتفاقية. وفيما يتصل بهذه الجهود، لاحظ المشاركون أن بعض الحكومات قد أنشأت فعلا هيئات تنسيق وطنية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مثل المجالس الوطنية واللجان التوجيهية، التي تتضمن مجموعة متنوعة من الوزارات الرئيسية والوكالات ومثلي الجهات المعنية الأخرى. رئي أن هيئات التنسيق الوطنية المتعددة الاختصاصات مفيدة في تشجيع تنفيذ الاتفاقية. كما أن مشاركة المنظمات غير الحكومية تعتبر عنصرا أساسيا في هذه العملية؛

(ب) وأفيد عن تنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة على الصعيدين المحلي والوطني مثل الحلقات الدراسية للتوعية، والحلقات الدراسية والحملات لإثارة الوعي، وصياغة وتنفيذ مشاريع لبناء القدرات وكذلك مشاريع ميدانية. وكرر الإعراب عن رأي مفاده أن تعزيز الشراكات الوطنية والدولية لدعم تنفيذ الاتفاقية شرط لا بد منه لتقدم سير العملية؛

(ج) وستكون الاتفاقية، من خلال تعبئة المجتمع المدني في إطار برامج العمل الوطنية، أداة مفيدة لتشجيع تنفيذ اتفاقيات ريو، بما في ذلك الاتفاقيات المعنية بتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والتنمية المستدامة؛

(د) وتنهض أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بدور هام في مساعدة الحكومات والجهات المعنية على تنفيذ الاتفاقية، وينبغي أن تحظى الأمانة بالدعم لكي تواصل النهوض بذلك الدور؛

(هـ) بعد أن لاحظ المشاركون أن أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قد شاركت في دراسة بشأن أوجه الترابط المتعلقة بتدهور التربة بعنوان "الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية الناجمة عن مكافحة التصحر"، التمسوا المساعدة في مجال تقييم النتائج الاقتصادية للتصحر.

١١٢- ورئي أن من المهم تحقيق التآزر من أجل التصدي لقضايا التصحر كجزء من الجهود المبذولة لتيسير واستكمال تنفيذ الاتفاقية. واقترح أن تعقد حلقة تدارس لتوطيد فهم مشترك لأوجه التماثل والروابط الممكنة بين الاتفاقيات. وطلبت المجموعة الآسيوية من مرفق البيئة العالمي أن يقدم الدعم إلى البرامج التي وضعت في إطار الاتفاقية مثل برنامج العمل دون الإقليمي في غرب آسيا وشبكة البرنامج المواضيعي ١ وشبكة البرنامج المواضيعي ٢ وشبكة البرنامج المواضيعي ٣.

١١٣- وعمل الاجتماع الثاني لجهات الوصل الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بروح التضامن لمعالجة عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بطريقة تتسم بقدر أكبر من التعاون. وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن دليل المساعدة لوضع التقارير الوطنية وبشأن مجالات أكثر تحديدا من مجالات التعاون داخل المنطقة.

٣- حلقة التدارس التقنية الآسيوية الأفريقية بشأن نظم الإنذار المبكر، المعقودة في بيجين يومي ٢٢ و٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩

١١٤- ارتبطت المشاورات الإقليمية بآفاق التعاون الأقليمي. واجتمع في بيجين يومي ٢٢ و٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ خمسة وأربعون خبيرا من أفريقيا وآسيا ومن منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية في حلقة التدارس التقنية الآسيوية - الأفريقية بشأن نظم الإنذار المبكر لمناقشة آفاق التعاون الأقليمي فيما بين آسيا وأفريقيا في مجال مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف. وعقد الاجتماع استجابة لدعوة سابقة إلى إقامة تعاون تقني فيما بين بلدان الجنوب ووجهت خلال الاجتماعين الأول والثاني لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية المعقودين في طوكيو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، والندوة الآسيوية - الأفريقية الأولى لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المعقودة في بيجين في آب/أغسطس ١٩٩٦ والندوة الآسيوية - الأفريقية الثانية المعقودة في نيامي بالنيجر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وعقد الاجتماع في الأكاديمية الصينية لعلوم الغابات.

١١٥- واعترف المشاركون بإمكانات التعاون الأقليمي في المجالات التالية: (أ) تطوير نظم لإدارة البيانات بطريقة أكثر تماسكا وكفاءة من حيث التكلفة، و(ب) وضع أطر لبناء القدرات، و(ج) إجراء أعمال البحث والتطوير فيما يتعلق بقدرة نظام الإنذار المبكر على الاستمرار. كما شدد المشاركون على الخبرة التي اكتسبتها آسيا في مجال رصد التصحر وتقييمه، والخبرة التي اكتسبتها أفريقيا في مجال التنبؤ والإنذار المبكر في حالات الطوارئ المتعلقة بالجفاف.

١١٦- وبينما رحب المشاركون بالتقدم الذي أحرزه التعاون الإقليمي في تطوير وإدارة نظم الإنذار المبكر في أفريقيا وفي آسيا، فقد وضعوا في اعتبارهم ضرورة تيسير عملية تنفيذ تآزرية، بموجب الاتفاقية، للاتفاقيات الثلاث المعنية بالتصحر وتغير المناخ والتنوع البيولوجي عن طريق المزيد من تنسيق نظام الإنذار المبكر.

١١٧- وركزت استنتاجات ذلك الاجتماع على مجالات ذات صلة بنظم الإنذار المبكر، ورصد التصحر وتقييمه، وذلك على النحو التالي:

(أ) ينبغي للجنة العلم والتكنولوجيا، لدى استعراضها للمعلومات والخبرة المكتسبة في نظم الإنذار المبكر، أن تقترح منظورا متكاملا بشأن الروابط الفعالة بين الغايات المعلنة في مرفقات التنفيذ الإقليمي للاتفاقية فضلا عن توطيد التعاون الأقاليمي في برنامج عملها الشامل من أجل السعي إلى تحقيق فوائد متبادلة ومشاركة؛

(ب) جرى تشجيع البلدان الأفريقية الأطراف على تحديد مؤسسة أو مجموعة مؤسسات يمكنها أن تعمل بوصفها جهات وصل إقليمية أفريقية للتعاون الأقاليمي بشأن نظام الإنذار المبكر. وستدعى جهات الوصل إلى المشاركة في وضع خطة لترويج التعاون الأقاليمي بغية تحسين تلك النظم من خلال توحيد البيانات وبناء القدرات والتدريب والبحث؛

(ج) ينبغي للجهة المضيفة لشبكة البرنامج المواضيعي المعنية برصد وتقييم التصحر (شبكة البرنامج المواضيعي ١)، بالتشاور الوثيق مع المؤسسات الآسيوية المهتمة بالأعضاء في الشبكة، أن تقيم صلات مع نظيراتها من المؤسسات الأفريقية. ويقترح هذا الترتيب بغية تبين الفرص السانحة لوضع برامج تدريب أقاليمي بشأن نظم الإنذار المبكر إلى أن ينشأ المركز الآسيوي - الأفريقي للبحث والتطوير والتدريب؛

(د) ينبغي توفير المساعدة التقنية والمالية لنظام الإنذار المبكر في البلدان الأطراف المتضررة وذلك على أساس يمكن التنبؤ به ومستديم. بموجب ترتيبات الشراكة؛

(هـ) حثت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بمساعدة الآلية العالمية والبلدان المانحة والمنظمات الدولية وغيرها من الكيانات المهتمة، على مساعدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال نظم الإنذار المبكر. وهذه المساعدة كفيلة بأن تيسر إنشاء المركز الآسيوي - الأفريقي للبحث والتطوير والتدريب المقترح، مع مراعاة الشبكات والنظم والمنظمات والموارد المالية القائمة التي يمكنها أن تدعم برامج التدريب المقترحة بشأن تلك النظم؛

(و) ينبغي لمكتب الأمم المتحدة للمنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا أن ينتهي من وضع قائمة بالخبراء وقائمة جرد بالمؤسسات التي يمكنها تشجيع التعاون الأقاليمي فيما بين آسيا وأفريقيا في مجال مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر، في إطار تنفيذ الاتفاقية؛

(ز) ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والمحيط الهادئ،

وغير ذلك من المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، أن تتقاسم مع جهات الوصل الآسيوية والأفريقية، والمعاهد والمنظمات دون الإقليمية، المعلومات والخبرة التقنية بشأن نظم الإنذار المبكر؛

(ح) دعيت جهات الوصل الأفريقية والآسيوية المعنية بالتعاون الأقليمي إلى إثارة الوعي بشأن إمكانات شبكات الإنذار المبكر وفوائدها فيما يتعلق بتخفيف آثار الجفاف في إطار التغيرات المناخية العالمية التي تلحق الضرر بكلتا القارتين، مثل تيار النينو و تيار النينيا، وتحسين قدرة القارتين على التأهب لمواجهة تلك التغيرات المناخية؛

(ط) اتفق على أن تحيل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر نتائج هذا الاجتماع إلى لجنة العلم والتكنولوجيا لتناقشها في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف. كما طلب إلى الأمانة أن تكفل تغطية مناسبة لنظام الإنذار المبكر في الدورة الثالثة للندوة الآسيوية - الأفريقية لمكافحة التصحر بغية تشجيع بناء القدرات ونقل التكنولوجيا المتعلقة بنظم الإنذار المبكر.

١١٨- وحددت حلقة التدارس الهامة هذه مجالات تعاون متبادل تعود بالنفع على كلتا القارتين. ولتجسيد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذا الاجتماع، لا بد من استحداث آلية للمتابعة بغية الحفاظ على الزخم الذي تولد عن هذا الاجتماع. ويتوقف على هذا الشرط إقامة الشبكة المعنية في أفريقيا. ويجب أن تعمل جهات الوصل الآسيوية والأفريقية بكامل طاقتها وأن تزود بقدر كاف من الأموال وينبغي استطلاع أنشطة التعاون المقبلة بغية توطيد التعاون الأقليمي الذي بدأ.

جيم - إنشاء شبكات البرنامج المواضيعية

١- الاجتماع الاستهلالي لشبكة البرنامج المواضيعية المعنية برصد وتقييم التصحر

١١٩- عقد الاجتماع الاستهلالي لشبكة البرنامج المواضيعية المعنية برصد وتقييم التصحر (شبكة البرنامج المواضيعي ١) في بيجين في يومي ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ بالتعاون مع المعهد التكنولوجي لرصد موارد الغابات التابع للأكاديمية الصينية لعلوم الغابات. ويرد فيما يلي موجز للاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها الاجتماع:

(أ) ستنشأ الشبكة عن طريق إقامة روابط فيما بين المؤسسات المركزية الوطنية التي يجري تحديدها والتي ستقوم بدور مشارك يتضمن جميع الجهات الفاعلة الرئيسية العاملة على الصعيدين الوطني والمحلي في مجال رصد وتقييم التصحر. وقرر المشاركون أن تتاح إمكانية الانضمام إلى شبكة البرنامج المواضيعية أمام المؤسسات المهتمة بالأمر من البلدان المتقدمة الأطراف المعنية والمنظمات بوصفها شركاء في الشبكة. وستقوم الصين بمهمة

مدير أعمال الشبكة وتضطلع مؤسستها المركزية الوطنية بدور تيسيري في تسيير أعمال الشبكة بالتعاون مع جهات الوصل الوطنية المعينة والجهات المانحة الدولية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وسيتعين أن تجري أعمال شبكة البرنامج المواضيعي ١ أيضا بطريقة تيسر تفويض مهمة الاضطلاع بأنشطة الشبكة للمؤسسات أو الوكالات الأعضاء التي تتمتع بميزة نسبية وخبرة معترف بها في أداء المهام المعنية؛

(ب) اعترف بأن تشغيل أعمال الشبكة سيتوقف على التزام البلدان الأطراف وعلى صوغ برنامج عمل محدد الأبعاد. وكدليل لصوغ برنامج عمل الشبكة حدد المشتركون العناصر الرئيسية التالية: '١' وضع الإطار لإجراء عملية التقدير والرصد بشأن حالة التصحر على الصعيد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية باستخدام مجموعة مؤتلفة من التكنولوجيات الجديدة للمعلومات وتكنولوجيات الفضاء؛ و'٢' دعم جهات الوصل الوطنية من أجل تعزيز وتحسين ربط قواعد البيانات الوطنية بقواعد البيانات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية التي تطبق التكنولوجيات الرقمية وتكنولوجيا الاتصالات؛ و'٣' إنشاء إطار إقليمي للقيام بعملية مشتركة أو تعاونية لجمع المعلومات وتدعيم قاعدة بيانات المعلومات العلمية عن مراقبة التصحر وإدارة الأراضي والمياه وحماية الكتلة الإحيائية؛ و'٤' وضع برامج من شأنها أن تعزز استخدام المعلومات المولدة عن طريق التكنولوجيات الفضائية وتطوير البرامج؛ و'٥' استحداث نظم لنقل المعلومات إلى متخذي القرارات والمستخدمين النهائيين على المستوى الميداني؛ و'٦' وضع برامج للتدريب والبحوث؛

(ج) كي يتسنى بدء عمل الشبكات على الفور ينبغي إيلاء الأولوية لتنسيق وتدعيم قدرات المؤسسات المركزية الوطنية العاملة في مجال رصد وتقييم التصحر، واستهداف الأدوات الإلكترونية لإقامة شبكة فعلية للمؤسسات والشركاء المساهمين. ولا بد من القيام بذلك عقب استهلال شبكة البرنامج المواضيعي ١ مباشرة. واقترح المشاركون أيضا أن ينظر في إنشاء لجنة توجيهية مفتوحة العضوية للشبكة يتألف أعضاؤها الرئيسيين من مدير أعمال شبكة البرنامج المواضيعي ١ وأمانة الاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وآلية عالمية حسب الاقتضاء وأي وكالة شريكة مهتمة بالأمر. ويمكن أن تجتمع اللجنة أثناء دورات مؤتمر الأطراف الذي اقترح أن يبدأ في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف. وفي هذا الخصوص وافق المشتركون على أحد المبادئ التوجيهية التشغيلية التي توضح مبادئ شبكة البرنامج المواضيعي ١ وإجراءاته التشغيلية. وبناء على ذلك ستؤكد جهات الوصل الوطنية استعدادها للمشاركة في شبكة البرنامج المواضيعي ١ بالكتابة إلى البلد المضيف في موعد لا يتجاوز ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛

(د) وينبغي أن تشمل الأنشطة الرئيسية لشبكة البرنامج المواضيعي ١ في المراحل الأولية من تشغيلها على سبيل الأولوية ما يلي: '١' إجراء استعراض للقدرات والعقبات والفرص المتعلقة برصد وتقييم التصحر في آسيا؛ و'٢' إعداد ونشر رسالة إخبارية عن شبكة البرنامج المواضيعي ١؛ و'٣' إتاحة المعلومات العلمية ذات

الصلة؛ و'٤' استهلال موقع تفاعلي لشبكة البرنامج المواضيعي ١ على شبكة الويب يمكن عن طريقه لجميع أعضاء وشركاء الشبكة أن يتبادلوا المعلومات والخبرات؛ و'٥' إتاحة مجموعة من الخرائط الآسيوية تبين مدى التصحر وتولي الاهتمام الواجب للجهود التي تبذلها المنظمات الدولية المختصة في هذا الميدان. واتفق على ضرورة أن تشكل هذه الأنشطة ذات الأولوية الأساس الذي تستند إليه الأعضاء حتى تتمكن من اتخاذ إجراءات ملموسة وتحقيق نتائج قابلة للقياس قبل انعقاد الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف؛

(هـ) يمكن أن يوفر استهلال شبكة البرنامج المواضيعي ١ فرصاً لأعضاء المجتمع الدولي لتوطيد أركان التعاون العلمي لمكافحة التصحر والجفاف. وسوف تتمكن الأطراف من البلدان المهتمة والمتأثرة والمتقدمة من العمل بشكل أوثق وأنجع ضمن إطار الشبكة الإقليمية مع المنظمات الإقليمية والدولية ودون الإقليمية وكذلك مع المنظمات غير الحكومية. ولذلك لا بد أن تسهم شبكة البرنامج المواضيعي ١ في زيادة كفاءة وتأثير الأنشطة المضطلع بها في إطار الشبكات الأخرى من برنامج العمل الإقليمي لصالح آسيا التي تتناول مجالات محددة مثل مدى وتركيز الكثبان الرملية والحفاظ على التربة والحراثة الزراعية وإدارة المياه. كما أن شبكات الإنذار المبكر ستؤدي إلى مزيد من تحسين الترابط فيما بين البلدان الأطراف في جهودهم المشتركة من أجل تعزيز التنفيذ التآزري للاتفاقيات الثلاث وهي: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والاتفاقية بشأن تغير المناخ والاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي.

١٢٠- واتفق المشتركون على وجوب تعبئة القدر اللازم من الموارد لتنفيذ مختلف أنشطة المجالات البرنامجية للشبكة بصورة سلسة وفعالة. وهناك حاجة إلى دعم فوري للإجراءات ذات الأولوية التي جرى تحديدها. وبينما تعهد إلى مدير أعمال الشبكة مسؤولية التنسيق الشامل للجهود المبذولة من أجل تعبئة الموارد فقد يرغب أعضاء المؤسسة المركزية الوطنية في تقديم المساعدة في مجال تعبئة الموارد اللازمة لأنشطة محددة أسندت إليهم مهمة تنفيذها. والمجتمع المانح الدولي مدعو أيضاً إلى التعهد بالقيام بدور فعلي في تقديم الدعم فيما يتعلق بالتمويل. واتفق المشتركون على أن من الضروري أن تتاح للشبكة الإقليمية وكذلك البلدان الأعضاء سبل الوصول إلى شتى الخيارات التكنولوجية اللازمة لرصد وتقييم التصحر. وأوصى المشتركين بأن يعمل مدير أعمال الشبكة وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر، بمساعدة الآلية العالمية/الإيفاد، مع المجتمع المانح الدولي من أجل تعبئة الموارد الضرورية التي تلزم لتنفيذ برنامج الشبكة. ودعوا كذلك منظمة الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمنظمات دون الإقليمية إلى الانضمام كشركاء فعليين في شبكة البرنامج المواضيعي ١.

١٢١- ودعمًا للجهود الإقليمية المبذولة لإنشاء شبكة البرنامج المواضيعي ١ عقدت حكومة اليابان بحكم ما تحوزه من خبرات وتجارب مشهود بها في مجال رصد وتقييم التصحر علاقة عمل بشأن التعاون الإقليمي في مجال

البحوث لمكافحة التصحر في آسيا في طوكيو باليابان في ٢ آذار/مارس ١٩٩٩ وكان الهدف من حلقة العمل هو تعريف العلماء في اليابان الذين يوظفون بأبحاث في مجال رصد وتقييم التصحر للشبكة الإقليمية والمجالات التي يمكن لهم فيها أن يقدموا الدعم عن طريق تبادل المعلومات العلمية أو إقامة علاقات تعاونية ومشاريع مشتركة.

١٢٢- وقيام المؤسسة المضيفة باستهلال شبكة البرنامج المواضيعي ١ والنهوض بالمرافق يوضح بجلاء التزام البلد المضيف بتحقيق الأهداف المعلنة أثناء الاجتماعات الإقليمية الثلاثة. وتم التوصل إلى إطار عمل يتوافق الآراء ساندته أعضاء الشبكة من شأنه أن ينقل شبكة البرنامج المواضيعي ١ إلى مرحلة العمل التالية. وينبغي أيضا للبلدان الأطراف في الاتفاقية أن تستغل الفرص التي توفرها هذه القوة الدافعة في الإقليم، ولا سيما في هذه المرحلة الراهنة من جهودها المبذولة في إعداد منظوراتها. والاجتماع الاستهلاكي لشبكة البرنامج المواضيعي ١ يرسل أيضا إشارة إلى سائر شبكات البرامج المواضيعية بشأن الأبعاد الإيجابية لإقامة علاقات تعاون برغم الموارد المحدودة.

١٢٣- وفي الاجتماع الاستهلاكي لشبكة البرنامج المواضيعي ١ الذي عقد في بيجين في تموز/يوليه ١٩٩٩ اعتمد المشاركون برامج العمل للمبادئ التوجيهية التشغيلية لتعزيز عمليات رصد وتقييم التصحر ومدى فعالية جهودها المبذولة لمكافحة التصحر وتخفيف حدة آثار الجفاف. وعقدت حلقة عمل بوصفها متابعة فورية للاجتماع الاستهلاكي لشبكة برنامج المواضيعي ١. وكان الغرض المنشود منها هو المضي في مواءمة برامج عمل شبكة البرنامج المواضيعي ١ المتفق عليها وترجمتها إلى مجموعة أوضح من الإجراءات التي من شأنها أن تدخل الشبكة مرحلة التشغيل على المستوى الإقليمي. واشتركت الصين وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر في تنظيم حلقة العمل واستضافتها اليابان برعاية من وكالة البيئة في اليابان والآلية العالمية. وعقدت حلقة العمل المعنية بالبرنامج المواضيعي ١ في طوكيو في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وحضر حلقة العمل خبراء من جهات الوصل التابعة للشبكة وخبير وطني من كل بلد آسيوي من البلدان الأطراف المشاركة في شبكة البرنامج المواضيعي ١. وناقشت حلقة العمل من الناحية الموضوعية عدة أمور من بينها ما يلي: (أ) الوضع فيما يتعلق بالعمليات والدراسات المتعلقة برصد وتقييم التصحر؛ و(ب) استخدام مؤشرات التنفيذ والتأثير؛ و(ج) الإنجازات المحرزة عن طريق استخدام تكنولوجيات وتقنيات السوائل والاستشعار عن بعد؛ و(د) التقنيات والإنجازات المتعلقة برسم خرائط التصحر للنباتات؛ و(هـ) العقبات والتحديات المتعلقة بتحسين عمليات رصد وتقييم التصحر وفعاليتها. وقدم المشاركون في حلقة العمل أيضا إلى جانب أبحاثهم خرائط وأشكال بيانية محوسبة تبين المناطق المهجورة أو المعزولة والغطاء النباتي في بلدان كل منهم على حدة. وشكل هذا مدخلات هامة من المعلومات لشبكة البرنامج المواضيعي ١ إذ أنها أرست الأساس لتدعيم المعلومات التي وردت من البلدان الأطراف المشاركة في الشبكة والتقدم صوب إنشاء قاعدة بيانات إقليمية عن حالة التصحر في المنطقة.

١٢٤- ورئي أن عقد حلقة العمل هذه يعد أمراً هاماً إذ أنه يفتتح المرحلة الأولى لدخول شبكة البرنامج المواضيعي ١ حيز النفاذ. وعلاوة على ذلك فإن الجهود توضح استعداد جهات الوصل التابعة لشبكة البرنامج المواضيعي ١ لتلبية احتياجات المنطقة من المعلومات على سبيل الأولوية. وعلى هذا الأساس من المتوقع تقديم مزيد من الدعم، لا سيما من البلدان المتقدمة الأطراف والمؤسسات العلمية التابعة لها من أجل تبسيط البيانات وإدارة المعلومات والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المقاييس والمعايير.

٢- الاجتماع الاستهلاكي لشبكة البرنامج المواضيعي المعنية بالزراعة

الحراجية وحفظ التربة

١٢٥- عقد الاجتماع الاستهلاكي لشبكة البرنامج المواضيعي المعنية بالزراعة الحراجية وحفظ التربة في نيودلهي بالهند في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٠ بالتعاون مع المعهد المركزي لبحوث المناطق القاحلة. ويرد فيما يلي أهم النقاط الأساسية لهذا الاجتماع:

(أ) اتفق المشاركون على أن الهدف الكلي لشبكة البرنامج المواضيعي ٢ هو الترويج للزراعة الحراجية والحفاظ على التربة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة في آسيا وذلك في سياق مكافحة التصحر وتخفيف حدة آثار الجفاف عن طريق تعزيز التعاون على الصعد المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية ودعم أعمال البحث والأنشطة الميدانية وتدعيم قدرات أصحاب المصالح وإنشاء شبكات للمعلومات ومساوقة أنظمة قواعد البيانات بهدف المساهمة في الجهود الكلية المبذولة من أجل تعزيز التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة العالمية بصورة شاملة. وستعمل شبكة البرنامج المواضيعي ٢ أيضاً على تعزيز تبادل البرامج وتقاسم المعلومات فيما بين أعضائها؛

(ب) وستقوم جهة الوصل المتعلقة باتفاقية مكافحة التصحر في الهند ووزارة البيئة والغابات والمجلس الهندي للبحوث الزراعية بوصفه الوكالة التنفيذية جميعاً بدور تيسيري على وجه الإجمال فيما يتعلق بشبكة البرنامج المواضيعي ٢. وسيعمل مدير المعهد المركزي لبحوث المناطق القاحلة ورئيس المؤسسات الهندية المترابطة ومدير أعمال شبكة البرنامج المواضيعي ٢ بتدليل سير أعمال الشبكة بالتعاون مع جميع جهات الوصل الوطنية المشاركة المعنية باتفاقية مكافحة التصحر والمؤسسات المركزية الوطنية وذلك بدعم من الجهات الدولية المانحة وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر. وفي هذا الخصوص، سيجري وضع هيكل شبكة البرنامج المواضيعي ٢ وصفها شبكة مرنة من المؤسسات أو الوكالات التي تشارك في الأنشطة على أساس طوعي. وسيجري إنشاء الشبكة ومواصلتها من خلال نظم لشبكة حاسوبية إلكترونية تربط بين المؤسسات المركزية الوطنية المحددة ويتولى مدير أعمال شبكة البرنامج المواضيعي ٢ مهمة إدارتها. وسيوسع نطاق الشبكة لتشمل المستويات المحلية والوطنية تحت رعاية المؤسسات المركزية الوطنية في البلدان المشاركة. وستمكن الشبكة أصحاب المصلحة على الصعيدين المحلي

والوطني من القيام بدور فعال في نهج قائم على التشارك من أجل تعزيز الأنشطة المتعلقة بالزراعة الحراجية وحفظ التربة. وقرر المشاركون أن يفتح باب الانضمام إلى شبكة البرنامج المواضيعي ٢ للمؤسسات المهتمة بالأمر من البلدان المتقدمة المعنية الأطراف في الاتفاقية والمنظمات بوصفها شركاء في الشبكة. واتفق المشاركون على مبدأ إرشادي تشغيلي يرسي المبادئ التي تقوم عليها شبكة البرنامج المواضيعي ٢ وإجراءاتها التشغيلية. وستؤكد جهات الوصل الوطنية طرائق مشاركتها في شبكة البرنامج المواضيعي ٢ بتقديم استبيانات بشأن الشبكة إلى المؤسسة الشبكية لشبكة البرنامج المواضيعي ٢ في موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠؛

(ج) وستدار أعمال الشبكة المذكورة بطريقة تكفل تفويض مهمة الاضطلاع بأنشطة الشبكة للمؤسسات أو الوكالات الأعضاء التي تحوز ميزات نسبية وخبرات مشهود بها لأداء المهام المعنية. وتمت التوصية بمجموعة من الأنشطة ذات الأولوية كي يجري تنفيذها فور الانتهاء من استهلال شبكة البرنامج المواضيعي ٢. واتفق أيضا على أن ينظر في الوقت المناسب في إقامة آلية مناسبة لرصد الشبكة. وستقدم كل سنة تقارير مرحلية عن البرنامج؛

(د) وتم التصديق على المجالات البرنامجية الداعمة الستة على النحو المقترح في الوثيقة المتعلقة بإطار شبكة البرنامج المواضيعي ٢ وهي: إدارة شؤون الشبكة وإدارة المعلومات وتقرير حزمة التكنولوجيا وبناء القدرات وإثارة الوعي والبرنامج النموذجي للمناطق المحلية المقارنة. وسيولى الاعتبار أيضا لدى تطوير المجالات البرنامجية المذكورة للعناصر الرئيسية التالية وهي: '١' وضع إطار لتجميع/تقييم الخبرات الآسيوية بشأن الأنشطة الماضية والحالية المتعلقة بالزراعة الحراجية والحفاظ على التربة وتقدير فوائدها وآثارها من الناحية البيولوجية الطبيعية والاجتماعية - الاقتصادية والبيئية والثقافية وذلك في سياق مكافحة التصحر وتخفيف حدة آثار الجفاف؛ و'٢' تنمية وتدعيم القدرات المؤسسية لكافة مؤسسات الدول الأطراف المشاركة في شبكة البرنامج المواضيعي ٢ اللازمة لإدارة قاعدة بيانات وتقاسم المعلومات في مجال الزراعة الحراجية والحفاظ على التربة في آسيا؛ و'٣' مساعدة جهات الوصل الوطنية ومؤسسات التنسيق الوطنية التي تشارك في شبكة البرنامج المواضيعي ٢ بغية زيادة التفاعل الدينامي بين الأعضاء المشاركين فضلا عن أصحاب المصالح على الصعيد المحلي في كل بلد على حدة مثلا عن طريق تحسين روابط قاعدة البيانات وتطبيق تكنولوجيات المعلومات؛ وتقديم برامج التدريب؛ واستهلال خطط نموذجية لإدارة مستجمعات المياه بصورة تآزرية؛ و'٤' دعم جهات الوصل الوطنية لشبكة البرنامج المواضيعي ٢ التابعة للبلد المضيف ومدير أعمال الشبكة من أجل تعزيز قدراتهم على تيسير تنمية برنامج الشبكة؛ و'٥' الاضطلاع بدراسات إقليمية عن الأنشطة المتعلقة بالزراعة الحراجية والحفاظ على التربة واستطلاع الأنشطة التجريبية مع وضع نماذج مناسبة لتحقيق فوائد متعددة؛ و'٦' نشر المعارف الفنية والمعلومات المزمع جمعها في إطار شبكة البرنامج المواضيعي ٢ على مجموعة أوسع نطاقا من أصحاب المصالح وتعزيز قدراتهم على وضع وتنفيذ مشاريع وبحوث ميدانية؛ و'٧' تقاسم المعارف التقليدية المفيدة والتكنولوجيا المتطورة التي يمكن أن تساعد

أصحاب المصالح في وضع وتنفيذ أنشطة فيما يتعلق بالزراعة الحراجية والحفاظ على التربة، بما في ذلك استحداث منتجات زراعية حراجية ذات قيمة مضافة وإقامة آليات لتسويقها؛

(هـ) وستشمل الأنشطة ذات الأولوية ما يلي: '١' إنشاء موقع لشبكة البرنامج المواضيعي ٢ على شبكة الويب تتولى إدارتها المؤسسة الشبكية المعنية. ويمكن أن يقدم موقع شبكة الويب معلومات عن أنشطة شبكة البرنامج المواضيعي ٢ مما يساعد على تعبئة قدر أكبر من الدعم للشبكة؛ و'٢' إجراء دراسات إقليمية عن ممارسات الزراعة الحراجية والحفاظ على التربة التي ينتظر أن يقدمها خبراء من مؤسسات التنسيق الوطنية المشاركة والتي تركز في جملة أمور على الآثار من الناحية البيولوجية - الطبيعية والاجتماعية - الاقتصادية والبيئية والثقافية، والدراسات الإفرادية والفرص والعقبات، وقوائم جرد/مصنوفة المعارف التقليدية المفيدة وصفقات التكنولوجيا المتطورة والمعلومات عن المنتجات الزراعية الحراجية ذات القيمة المضافة وآليات تسويقها والخبرات في مجال استخدام المعايير والمؤشرات ونشر النتائج العلمية وتعميمها على جمهور أوسع نطاقا؛ و'٣' إعداد نشرة إخبارية تقدم بصورة دورية معلومات مستوفاة عن شبكة البرنامج المواضيعي ٢ وتسلط الضوء على الممارسات الفعالة وقصص النجاح وتعكس المساهمات المقدمة من المؤسسات المشاركة بشأن أنشطتها المتعلقة بالزراعة الحراجية والحفاظ على التربة في آسيا. ولكفالة نشر النشرة الإخبارية على أوسع نطاق ممكن سيجري تعميمها على موقع الشبكة على الويب؛ و(د) تقاسم الخبرات الفنية التي حشدت والمعلومات التي جمعت بشأن الزراعة الحراجية والحفاظ على التربة مع أصحاب المصالح على الصعيدين المحلي والوطني وتدعيم قدراتهم على وضع وتنفيذ أنشطة وبحوث ميدانية فعالة فيما يتعلق بالزراعة الحراجية والحفاظ على التربة.

١٢٦- وأيد المشاركون الرأي بأن وجود مكون لتدريب/بناء القدرات في الشبكة يمثل عنصرا حاسما في الأنشطة المقترحة لدعم المؤسسات وأصحاب المصالح في تعزيز أنشطتهم المتعلقة بالزراعة الحراجية والحفاظ على التربة. وسيبدأ تنفيذ هذه الأنشطة ذات الأولوية بعد الاجتماع الاستهلاكي كما سيجري الإفادة بالنتائج المحرزة في الدورة الخامسة لاجتماع مؤتمر الأطراف في عام ٢٠٠١.

١٢٧- وستقيم شبكة البرنامج المواضيعي ٢ أيضا روابط وثيقة مع سائر شبكات البرنامج المواضيعي الإقليمي - الآسيوي لاتفاقية مكافحة التصحر وذلك من أجل تعزيز الترابط الكلي للأنشطة التي جرى الاضطلاع بها في إطار برنامج العمل الإقليمي في آسيا. وسيجري وضع المعايير والمؤشرات التي سيجري وضعها واستخدامها في الأنشطة المتعلقة بالزراعة الحراجية والحفاظ على التربة ببالغ النفع على شبكة البرنامج المواضيعي ١ التي تتناول رصد وتقييم التصحر. أما شبكة البرنامج المواضيعي ٣ التي تتناول إدارة المراعي وتثبيت الكثبان الرملية فستمثل شبكة إقليمية أخرى يمكن بها لشبكة البرنامج المواضيعي ٢ أن تولد قدرا كبيرا من التأزر. وينبغي لشبكة البرنامج المواضيعي ٢ أيضا أن تضع في الاعتبار السياسات الجارية وتنفيذ البرامج والمشاريع بالاقتراع مع البنود الأخرى من جدول

الأعمال المتعلقة بالبيئة العالمية والتنمية القابلة للاستمرار مثل اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٢٨- شدد المشاركون على ضرورة البحث عن موارد كافية من أجل دعم التنفيذ الطويل الأجل والفعال لمختلف الأنشطة والمجالات البرنامجية لشبكة البرنامج المواضيعي ٢. ودعا المجتمع المانح الدولي إلى التعاون مع الآلية العالمية بتوفير الدعم المالي. وبالإضافة إلى ذلك اتفق المشاركون على ضرورة أن تتاح لمؤسسة شبكة البرنامج المواضيعي ٢ ومؤسسات التنسيق الوطنية وسائر الأعضاء سبل الوصول إلى مختلف الخيارات التكنولوجية اللازمة للزراعة الحراجية والحفاظ على التربة. وجرى تشجيع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمركز الدولي للبحوث الزراعية - الحراجية والمعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه الجافة والمركز الدولي للبحوث الزراعية والمناطق الجافة وسائر المنظمات دون الإقليمية على الانضمام كشركاء فاعلين في شبكة البرنامج المواضيعي ٢.

١٢٩- ويتضح بجلاء من الترتيبات الإمدادية والتشغيلية التي أتيحت لشبكة البرنامج المواضيعي ٢ التزام البلد المضيف. وكان من بين الإنجازات الهامة للاجتماع الاستهلاكي وضع إطار توافقي يحدد بوضوح عمليات الشبكة. غير أنه ينبغي المضي في تعزيز القوة الدافعة الجيدة للتعاون الإقليمي الفعال من حيث التكلفة التي تحققت حتى الآن وذلك عن طريق الاضطلاع بأنشطة استهلاكية محددة يجري السعي إلى عقد اتفاقات شراكة بشأنها.

٣- استهلال شبكة البرنامج المواضيعي المعنية بإدارة المراعي في المناطق الجافة بما في ذلك تثبيت الكثبان الرملية

١٣٠- استهلت الأمانة بالاشتراك مع البلد المضيف الأعمال التحضيرية لاستهلال شبكة برنامج مواضيعي بشأن إدارة المراعي في المناطق القاحلة بما في ذلك تثبيت الكثبان الرملية المقرر له الربع الأخير من عام ٢٠٠٠. وهناك مبادرة قد يكون لها أهمية بالغة لشبكة البرنامج المواضيعي ٣ والجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة التصحر وهي الندوة الإقليمية المعنية بالتنمية القابلة للاستمرار للمجتمعات الصحراوية المحلية التي عقدت في يازد بجمهورية إيران الإسلامية في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠ التي قام برعايتها البلد المضيف بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد عقدت الندوة بغرض توضيح الجهود المحلية المبذولة على مستوى إقليمي من أجل التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية الصحراوية. وقد سلط الضوء في استنتاجات الندوة على الجوانب التالية: (أ) فهم واستخدام الممارسات والمعارف التقليدية التي يمكن أن تعززها العلوم والتكنولوجيا المعاصرة كما هو الحال في ميادين الزراعة وإدارة المياه والتنوع البيولوجي للتربة والطاقة المتجددة والعمارة؛ و(ب) استخدام النهج والتكنولوجيات التي تتناسب مع الخصائص الفردية لبيئة الأراضي الجافة؛ و(ج) الحاجة الماسة للتعاون الدولي للمساعدة على توثيق المعارف التقليدية وترويجها ونشرها على نطاق واسع؛ و(د) تأكيد أن النهج الذي يركز

على الناس هو حجر الزاوية لإدارة الأراضي الجافة على نحو قابل للاستمرار. ولوحظ أيضا أن استخدام التكنولوجيا الحديثة ووضع مؤشرات معيارية واضحة بشأن عملية التصحر وآثاره تعتبر عناصر هامة للرصد الإيكولوجي الإقليمي على المدى الطويل وذلك كجزء من تناول قضية التنمية المستدامة بصورة شاملة وكلية ومتكاملة؛ وينبغي تأكيد إقامة شبكات للمعارف، بما في ذلك سبل الوصول الأوسع نطاقا لتكنولوجيا المعلومات من أجل توطيد أواصر التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي.

١٣١- وأعرب المشاركون واضعين في الاعتبار أن جمهورية إيران الإسلامية ستستضيف شبكة البرنامج المواضيعي ٣ عن ترحيبهم بنيا إقامة مركز دولي للحفاظ على موارد الأراضي الجافة وتنميتها على نحو قابل للاستمرار بما في ذلك المناطق الجبلية المرتفعة في يازد. والمفهوم أن المركز سيقوم بدور داعم رئيسي لشبكة البرنامج المواضيعي ٣.

دال- التقدم المحرز في عمليات وحدة التنسيق لمنطقة آسيا

١٣٢- اعترف بالحاجة إلى إقامة وحدة تنسيق إقليمية وأعرب عن ضرورتها خلال اجتماع نيودلهي الذي عقد في عام ١٩٩٦. وكررت هذه الحاجة الماسة خلال مؤتمر بيجين الوزاري واجتماع الخبراء الدوليين الذي عقد في عام ١٩٩٨ في بانكوك وكذلك في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف. واستجابة لذلك أنشئت وحدة تنسيق إقليمية لصالح آسيا في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك كجهد مشترك بين أمانات اتفاقية مكافحة التصحر واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ووقعت مذكرات تفاهم بين أمانة اتفاقية مكافحة التصحر واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بصدد انتداب منسق. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعما ماليا لتغطية مرتب المنسق لمدة خمسة أشهر ومبلغ محدود لتغطية التكاليف التشغيلية للوحدة. وبدأت أعمال وحدة التنسيق الإقليمية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وتعمل منذ ذلك التاريخ بموارد محدودة من أجل الاضطلاع بالأنشطة التي أسندتها إليها البلدان الأطراف.

١٣٣- والأسباب التالية هي التي تبرر وجود وحدة التنسيق الإقليمية على المدى الطويل ودعمه بصورة متواصلة. فأولا إذا وضعنا في الاعتبار حجم المنطقة وتنوعها وضخامة عدد سكانها وكذلك عدد البلدان الآسيوية الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر نجد أن وحدة التنسيق الإقليمية هي أفضل ترتيب عملي من شأنه أن يمكن الأمانة من توفير الخدمات المكلفة بتقديمها إلى البلدان الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر. وثانيا، فبالنظر إلى استهلال شبكتين بالفعل (أي شبكة البرنامج المواضيعي ١ وشبكة البرنامج المواضيعي ٢) واعتزام شبكة البرنامج المواضيعي ٣ (إدارة المراعي وتثبيت الكثبان الرملية) يتبدى أن هناك حاجة ملحة للتنسيق فيما بين هذه الشبكات على المستوى الإقليمي وهو أمر يمكن لوحدة التنسيق الإقليمية تلبيةه على النحو اللازم. وثالثا فوفقا للاتفاقية تكمن ملكية المبادرات الإقليمية المتخذة في إطار الملحقات المتعلقة بالتنفيذ في كل منطقة على حدة،

داخل المنطقة ذاتها. وحيث إن وحدة التنسيق الإقليمية تشكل جزءا من المنطقة فإن بإمكانها تيسير عملية اتخاذ القرارات بأفضل السبل فعالية مقارنة بالتكلفة وذلك بالتعاون الوثيق مع كافة المنظمات الدولية المختصة العاملة في مجال إدارة الموارد الطبيعية.

١٣٤- وبرغم المصاعب التي واجهتها وحدة التنسيق الإقليمية فقد استطاعت أداء واجبها بما يتوافق مع اختصاصاتها. ويرد فيما يلي المساهمة التي قدمتها وحدة التنسيق الإقليمية الآسيوية:

(أ) المشاركة في الحلقات الدراسية الوطنية للتوعية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)، وإندونيسيا (أيلول/سبتمبر ١٩٩٩) وسري لانكا (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)؛

(ب) التعاون مع جهات وصل وطنية محددة من أجل إعداد التقارير الوطنية في الوقت المناسب في كل من بنغلاديش (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠) وإندونيسيا (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠) وكمبوديا (آذار/مارس ٢٠٠٠) وإيران (جمهورية - الإسلامية) (شباط/فبراير ٢٠٠٠) وماليزيا (آذار/مارس ٢٠٠٠) وميانمار (نيسان/أبريل ٢٠٠٠) وفييت نام (آذار/مارس ٢٠٠٠)؛

(ج) العمل مع الهيئات الحكومية المعنية في مجال التعزيز والرصد من خلال عقد حلقات دراسية واجتماعات وطنية في بروني دار السلام (شباط/فبراير ٢٠٠٠) وتايلند؛

(د) ومثلت هيئة التنسيق الإقليمية، إلى جانب اتفاقية مكافحة التصحر، أيضا كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ/برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الاجتماعات الإقليمية بشأن التصحر وتدهور التربة الأمر الذي يعكس جهودا متعاظمة في الأنشطة المتعلقة باتفاقية مكافحة التصحر في المنطقة. وتشمل هذه الأنشطة على وجه التحديد ما يلي: استهلال الاجتماع المعني بشبكة البرنامج المواضيعي ٢ بشأن الزراعة الحراجية والحفاظ على التربة الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٠ بنيودلهي؛ والمشاركة في اجتماعين للجنة الإقليمية المشتركة بين الوكالات لآسيا والمحيط الهادئ، وخصوصا اللجنة الفرعية المعنية بالبيئة؛ والاجتماع الاستعراضي الإقليمي تحضيريا للمؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ ٨-١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠ الذي عقد في بانكوك؛ والمؤتمر الوزاري الرابع المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كيتاكيوشو؛ والمساعدة في تنظيم الاجتماع الإقليمي لجهات الوصل الآسيوية لاتفاقية مكافحة التصحر.

١٣٥- وسيكون من بين الأبعاد الهامة لأعمال هيئة التنسيق الإقليمية تبسيط عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وخصوصا فيما يتعلق بأطر السياسات ذات الصلة التي يجري وضعها في المنطقة ودعم التآزر في تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث.

١٣٦- وقصارى القول إن المنطقة الآسيوية قد أقامت تدريجيا آلية فعالة من حيث التكلفة لتدعيم التعاون الحكومي الدولي والتبادل العلمي والمشاريع المشتركة. وتدرك البلدان الآسيوية الأطراف أن هذه الخطوة سوف تنتفع من الدعم المستمد من وحدة التنسيق الإقليمية ومن شأنها أن تيسر وضع برامج أولوية بمشاركة البلدان المتقدمة المهتمة الأطراف.

الحواشي

(١) ICCD/COP(4)/1.

(٢) انظر الوثيقة ICCD/COP(3)/INF.3 المؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٩.

(٣) النينيو ظاهرة تدفئ دوريا المحيط الهادئ الاستوائي وتعطل نتيجة لذلك نمط الدوران في الغلاف الجوي مما يعرض كثيرا من المناطق الواقعة بالقرب من خط العرض لتطرف الطقس والمناخ. وتختلف أحداث النينيو أثرا شديدا على كثير من أنحاء العالم بالتأثير على أنماط درجات الحرارة وسقوط الأمطار وغيرها من متغيرات الأحوال الجوية مثل تواتر العواصف الاستوائية. وفي حين أن لهذه الظاهرة بعض النتائج المفيدة، فعادة ما تلحق آثارا ضارة بالإنتاج الزراعي، وإمدادات المياه، فضلا عن الفيضانات والعواصف، وغير ذلك من العوامل الحاسمة المحددة لرفاه البشر وسلامة الاقتصاد.

المرفق الأول

السمات الناشئة في المناطق الفرعية

ألف - السمات الناشئة في المنطقة الفرعية لغربي آسيا

١٣٧- تحوز بلدان المنطقة الفرعية لغربي آسيا إمكانات اقتصادية بدرجات مختلفة ولكنها جميعا تتأثر تأثرا حادا بظاهرة التصحر. وندرة المياه هي القضية الرئيسية. وقد وصفت الأوضاع المتعلقة بتوفر المياه اللازمة للاستخدام في الأغراض المنزلية والزراعية بأنها تنذر بالخطر من حيث نوعية المياه وكمياتها على السواء. ويتبين من المعلومات التي قدمتها بلدان الخليج الفارسي والدراسات الأخيرة التي أجريت بشأن هذه القضية أن استهلاك المياه في بلدان المنطقة الفرعية يتجاوز حدود موارد المياه المتجددة مما يؤدي تدريجيا إلى استنفاد مستودعات المياه الجوفية بصورة تدعو إلى الفزع. وقد بلغ متوسط نمو عدد السكان في المنطقة الفرعية التي يعتبر معدل ازدياد السكان فيها من أعلى المعدلات بوجه عام ٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٥ كما تضاعفت نسبة سكان الحضر في السنوات الأخيرة لتصل إلى ٥٤ في المائة من مجموع السكان. كما أن التحديات المتعلقة بقدرة النظم الإيكولوجية الهشة للأراضي الجافة على استيعاب هذه الضغوط كبيرة. ولا شك أن تحسين إدارة المياه بتقنيات الإدارة الزراعية المناسبة يعتبر أمرا حاسما في هذه المنطقة الفرعية الآسيوية حيث يمثل الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر عوامل رئيسية للتنمية الاقتصادية المستقرة والقابلة للاستمرار. ومن هنا فإن إنقاص تدهور الأراضي الناتج عن عوامل مناخية طبيعية والتدخل البشري لا بد أن يؤدي إلى تأمين توافر الأراضي.

١٣٨- وبالنظر إلى قسوة حالة التصحر التي شهدتها المنطقة الفرعية فقد اتخذت جميع البلدان تدابير من أجل تخفيف وطأة المشكلة قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ في عام ١٩٩٤. وقد ذكر صراحة وبالتفصيل في التقارير أن الاستراتيجية والبرامج البيئية ذات الصلة بالتصحر قد أدرجت في الاستراتيجيات الإنمائية الكلية للحكومات في مرحلة مبكرة إلى حد ما. وربما صودفت صعوبة أول الأمر في تحديد الجهود الإضافية التي كان من الممكن القيام بها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لأن بلدان هذه المنطقة الفرعية الآسيوية قد اعتادت إلى حد كبير التعامل مع بيئة قاحلة. وبالنظر إلى هذه الظروف تأخر بوجه عام إعداد استعراض برامج العمل الوطنية في إطار الاتفاقية في غربي آسيا. وقد تفاقم هذا الوضع نتيجة لعامل آخر. فحيث إن بعض البلدان واجهت ولا تزال تواجه نقصا حادا في الموارد المالية تعين إرجاء تنفيذ إقامة هيكل شامل لبرامج العمل الوطنية. غير أنه يمكن تبين أثر الاتفاقية على هذه البلدان من التأكيد الشديد على مكافحة التصحر الوارد في الخطط الإنمائية الوطنية الحديثة لجميع البلدان تقريبا.

١٣٩- وبالرغم من عدم قيام أي بلد من بلدان المنطقة الفرعية لغربي آسيا باعتماد برنامج عمل وطني رسمياً فقد جرى في الفترة قيد الاستعراض تكثيف الأعمال المفضية إلى إرساء برامج عمل وطنية. ومن المتوقع أن تساعد المنحة التي قدمتها الحكومة الفنلندية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية لعدد مختار من البلدان في المنطقة الفرعية على تيسير هذه العملية بقدر أكبر. وقد أقامت جميع البلدان الهياكل الأساسية المؤسسية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية أي تعيين جهة وصل وطنية وهيئة تنسيق وطنية. وقد شكلت بعض البلدان لجان فرعية تقنية تقوم بتسيير الأعمال على مستوى التقني. غير أن ما ينقص على ما يبدو في العملية هو التنسيق المناسب على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. وقد بينت بعض التقارير على النحو الواجب الجهود المبذولة في غيرها من المجالات المتعلقة بالحماية البيئية أي المشاريع ذات الصلة بالحفاظ على التنوع البيولوجي. ومن شأن إثارة الوعي في صفوف متخذي القرارات بشأن مدى مناسبة أهداف الاتفاقيتين أن يساعد على إرساء نظام أكثر فعالية لإدارة الموارد المالية والبشرية.

١٤٠- وهناك سمة محددة في المنطقة الفرعية لغربي آسيا وهي أنها تتألف من بلدان شديدة التنوع من حيث أنماط التنمية الاقتصادية ومستويات الدخل فيها. وبالنظر إلى صناعة النفط والخدمات ذات الصلة بها يمكن لبلدان الخليج العربي أن تعبئ الموارد المالية اللازمة لمكافحة التصحر والاستثمار في التكنولوجيا المتطورة ذات الصلة. وقد انصب محور التركيز الرئيسي للأبحاث العلمية على استخدام المياه المستعملة في الأغراض المنزلية والزراعية. وبالتالي تقام الآن قاعدة راسخة من الخبراء في تلك الميادين التي يمكن بعد ذلك إدراجها في الإطار الكلي لتنفيذ الاتفاقية على نطاق عالمي. أما في بلدان غرب آسيا الأخرى التي لا يتوافر فيها أي موارد نفطية ولا يزال الانتاج الزراعي يقوم فيها بدور هام في الأسواق الوطنية فهناك حاجة إلى مساعدة مالية خارجية لمواكبة التزام البلدان بتزويدها بتمويل مناسب. وفي جميع البلدان ينبغي الحفاظ على نظام للمعارف المحلية الغنية فيما يخص إدارة الأراضي الجافة وذلك في ضوء سرعة وتيرة التحضر والتغيرات الاجتماعية.

١٤١- ويمكن أن توقع مزيداً من الزخم من برنامج العمل على الصعيد دون الإقليمي الذي صدق عليه رسمياً في شباط/فبراير ٢٠٠٠ لوضع برامج العمل الوطنية وتنفيذها اللاحق. وحيث إن مجالات النشاط الرئيسية لبرنامج العمل دون الإقليمي تعكس احتياجات البلدان إلى مزيد من تحسين إدارة المياه ذات الصلة بالغطاء النباتي فمن المرجح أن تؤدي الأعمال المنفذة على مستوى برنامج العمل دون الإقليمي إلى ملء الثغرات التي يجري تحديدها على مستوى وطني. والمنظمات على المستوى دون الإقليمي مستعدة للاضطلاع بمسؤوليات فعلية في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. كما أن الوكالات المتخصصة مثل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والمركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية مستعدة للقيام بدور مساند فعال في هذه العملية. وينبغي استقصاء إمكانات المنظمات و/أو المؤسسات العاملة في مجال مكافحة التصحر تدريجياً ولذلك للاستفادة إلى أقصى حد من الخبرة الفنية الموجودة بالفعل في المنطقة الفرعية.

١٤٢- وأعربت معظم البلدان عن وجود حاجة ماسة إلى إدارة المعلومات الشاملة ليس فحسب على نطاق وطني وإنما أيضا على المستوى دون الإقليمي. وقامت معظم البلدان بوصف احتياجاتها لإدارة البيانات والافتقار إلى قواعد بيانات مركزية تتناول القضايا المتعلقة بالتصحر والرصد والتقييم وبناء القدرات لجهات الوصل والمنظمات غير الحكومية. وشددت بلدان كثيرة على الحاجة إلى مساعدة مالية لمعالجة أوجه القصور هذه. كما أن قاعدة المعلومات عن الحجم الراهن لظاهرة التصحر والاتجاهات المتعلقة بها في المنطقة الفرعية تحتاج إلى تحسين. وعلاوة على ذلك فليس هناك أي تقييم شامل لتدهور الأراضي المروية والأراضي الصالحة للزراعة البعلية أو المراعي في المنطقة. وبالنظر إلى الإمكانيات الاقتصادية الموجودة في بعض بلدان المنطقة الفرعية مدى التصحر المنذر بالخطر الذي يعوق النمو القابل للاستمرار ينبغي تشجيع تبادل الدراية الفنية داخل المنطقة الفرعية وزيادة التنسيق في سياق البرامج التي يجري الآن وضعها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتعتبر بلدان كثيرة أيضا الاتفاقية بمثابة إطار للتضامن الدولي من أجل قيام مزيد من التعاون العلمي والتقني والمالي.

باء- السمات الناشئة داخل المنطقة الفرعية لآسيا الوسطى

١٤٣- تتأثر جميع الأطراف المقدمة للتقارير في المنطقة الفرعية بالتصحر وتدهور التربة بدرجات متفاوتة الشدة. والآثار الاقتصادية المترتبة على التصحر والخسائر الكلية الناتجة عن تدهور التربة هائلة كما أنها تتجه إلى الازدياد. وفي الوقت ذاته فإن درجة آثار التصحر السلبية على اقتصاد البلدان كل على حدة تتباين أيضا تباينا كبيرا ويتوقف ذلك أساسا على إمكاناتها الاقتصادية ومستوى التصنيع ودور الزراعة وتوافر الموارد الطبيعية لديها.

١٤٤- ومن السمات المحددة للمنطقة الفرعية لآسيا الوسطى هي أنها تتكون من بلدان تتشابه فيها إلى حد بعيد أنماط التنمية من الناحية التاريخية والاقتصادية والسياسية في الفترة السابقة والتالية للاستقلال على حد سواء. وقد أجرت جميع بلدان المنطقة الفرعية منذ أوائل التسعينات ولا تزال تجري إصلاحات اجتماعية - اقتصادية جذرية، بما في ذلك الأخذ بالديمقراطية واللامركزية والخصخصة والشفافية وتحسين سبل وصول المواطنين العاديين إلى المعلومات والإصلاح الزراعي إلخ. ولها جميعا صلات مباشرة أو غير مباشرة بحماية البيئة ومكافحة التصحر.

١٤٥- والمعروف أن فترة التحول تصحبها في معظم البلدان صعوبات اقتصادية شديدة مثل الهبوط طويل الأمد في الانتاج الصناعي والزراعي والتضخم وأوجه العجز في الميزانية وتدهور مستويات المعيشة. وفي بعض الحالات تتفاقم المشاكل الاقتصادية المعهودة بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بفعل الاضطرابات السياسية.

١٤٦- غير أن صدمة الانتقال لم تمنع بلدان آسيا الوسطى من أن تصبح أطرافا في الاتفاقية. وفضلا عن ذلك وبالنظر إلى الوضع الراهن للاقتصاد ولا سيما بالمقارنة مع الفترة السابقة للاستقلال تبدو نتائج المرحلة الأولى من تنفيذ الاتفاقية رائعة. ذلك أن التزام البلدان بالاتفاقية والجهود التي تبذلها من أجل نشر عملية اتفاقية مكافحة

التصحر واضحة بوجه خاص في ميدان الاصلاحات والترتيبات المؤسسية وكذلك تنظيم حملات بث الوعي وتيسير العملية القائمة على المشاركة من أجل دعم إعداد برامج العمل الوطنية.

١٤٧- وقد أنشئت في جميع بلدان المنطقة الفرعية هيئة تنسيق وطنية بعد التصديق على الاتفاقية بوقت قصير. وبرعاية هيئة التنسيق الوطنية شكلت لجنة توجيهية متعددة القطاعات على الصعيد الوطني اشترك فيها كبار موظفي الدولة من وزارات ولجان حكومية رئيسية وإدارات إقليمية ومؤسسات أكاديمية ومؤسسات التعليم العالي والمنظمات غير الحكومية. وعقد محفل وطني بشأن مكافحة التصحر في ثلاثة بلدان ويعتزم أحد البلدان عقد محفل وطني قبل الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف.

١٤٨- أما المشاريع العابرة للحدود مثل المشاريع التي تنفذ في بحر آرال وبحر قزوين فتقوم بدور هام في المنطقة الفرعية في عدة أمور منها ما يخص مكافحة التصحر وتدهور التربة. وبوجه عام يبدو أن الإمكانيات السانحة لتفعيل التعاون دون الإقليمي في مجال مكافحة التصحر كبيرة إلى حد بعيد إذا وضعنا في الاعتبار الحدود المشتركة والروابط التقليدية والأنماط المشتركة في التنمية والتكامل فيما يتعلق بالموارد الطبيعية المتوفرة. ورأى بعض الأطراف أن إقامة شبكة على الصعيد دون الإقليمي من قواعد البيانات الوطنية متوافقة عن البيئة، بما في ذلك الصحارى، يمثل إحدى الأولويات على المدى القصير.

١٤٩- وتعرب بلدان المنطقة الفرعية عن تقديرها البالغ للمساعدة التقنية والمالية التي تقدمها المنظمات الحكومية باعتبارها عاملا حاسما في استهلال عملية اتفاقية مكافحة التصحر في ظل أوضاع اجتماعية - اقتصادية شديدة الصعوبة. وفي الوقت ذاته، رئي بوجه عام أن المراحل القادمة من تنفيذ الاتفاقية سوف تقتضي زيادة ضخمة في الدعم التقني والمالي من جانب الجهات المانحة الدولية المتعددة الأطراف والثنائية. وفي هذه المنطقة الفرعية يبدو أن الاستثمار في حشد الشباب لمكافحة التصحر وتدهور التربة سيكون أكثر الآثار انتشارا ودواما.

المرفق الثاني

محتويات التقارير التي جمعت فيها الملخصات
كما وردت في التقارير الوطنية

الصفحة	رمز الوثيقة المرجعية	البلدان
٣	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (A)	١ - البحرين
٤	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (A)	٢ - بنغلاديش
٧	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (A)	٣ - كمبوديا
١٢	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (A)	٤ - الصين
١٦	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (A)	٥ - فيجي
١٨	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (A)	٦ - الهند
٢٣	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (A)	٧ - إندونيسيا
٢٤	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (A)	٨ - إيران (جمهورية - الإسلامية)
٣١	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (A)	٩ - الأردن
٣٤	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (A)	١٠ - كازاخستان
٤١	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (A)	١١ - الكويت
٤٤	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (A)	١٢ - قيرغيزستان
٣	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (B)	١٣ - لاوس
٤	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (B)	١٤ - لبنان
٦	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (B)	١٥ - منغوليا
٨	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (B)	١٦ - ميانمار
١٠	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (B)	١٧ - نيبال
١٧	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (B)	١٨ - عمان
١٨	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (B)	١٩ - باكستان
٢٢	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (B)	٢٠ - بالاو
٢٥	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (B)	٢١ - الفلبين
٢٩	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (B)	٢٢ - جمهورية كوريا
٣٠	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (B)	٢٣ - قطر
٣١	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (B)	٢٤ - المملكة العربية السعودية
٣٤	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (B)	٢٥ - سنغافورة
٣	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (C)	٢٦ - سري لانكا
٨	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (C)	٢٧ - الجمهورية العربية السورية
١٠	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (C)	٢٨ - طاجيكستان
١٦	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (C)	٢٩ - تركمانستان
٢٣	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (C)	٣٠ - توفالو
٢٣	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (C)	٣١ - الإمارات العربية المتحدة
٢٨	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (C)	٣٢ - أوزبكستان
٣٢	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (C)	٣٣ - فييت نام
٣٥	ICCD/COP(4)/3/Add.1 (C)	٣٤ - اليمن

المرفق الثالث

جدول - حالة عملية إعداد برامج العمل الوطنية في البلدان الآسيوية الأطراف كما وردت في التقارير الوطنية

الاحتياجات المعرب عنها ⁽¹⁾	المخصصات المالية	هيئات التنسيق الوطنية/جهات الوصل الوطنية		برامج العمل الوطنية المعدة		حالة إعداد برامج العمل الوطنية		البلدان
		جهات الوصل الوطنية المعنية	هيئات التنسيق الوطنية المنشأة	بعد اتفاقية مكافحة التصحر	قبل اتفاقية مكافحة التصحر (١٩٩٢)	يجمري إعدادها	من المزمع إعدادها	
√	اعتمادات حكومية	√	يجري إنشاؤها		√ (١٩٩٢)			البحرين
√	اعتمادات حكومية مساعدة خارجية	√	من المزمع إنشاؤها				√	بنغلاديش
√	بالتعاون مع الوكالات الدولية	√	؟				؟	كمبوديا
√	تم بناؤها على مستوى الحكومات المقاطعات والحكومات المحلية؛ مساعدة خارجية	√	√	√ ⁽²⁾				الصين
√	مخصصات تم بناؤها مباشرة	√					√	فجي ⁽²⁾
√	المبادرات الوطنية/مبادرات الولايات؛ مساعدة خارجية	√	√			√		الهند
√	؟	√	من المزمع إنشاؤها				√	إندونيسيا
√	المبادرات الوطنية؛ استثمارات من القطاع الخاص/الجمعيات المحلية	√	√			√		إندونيسيا
√	اعتمادات حكومية؛ مساعدة خارجية	√	من المزمع إنشاؤها	√ ⁽³⁾	√ (١٩٨٧)			الأردن
√	المبادرات الوطنية/المحلية؛ أمهال من المنتفعين بالطبقة	√	؟	√ (١٩٩٧)				كازاخستان
√	المبادرة السنوية للحكومة	√	√				√	الكويت
√	المبادرة الوطنية؛ مساعدة خارجية	√	√			√		قيرغيزستان
√		√	؟				√	جمهورية الديمقراطية الشعبية

الاحتياجات المعرب عنها ⁽¹⁾	المخصصات المالية	هيئات التنسيق الوطنية/جهات الوصول الوطنية		برامج العمل الوطنية المعدة		حالة إعداد برامج العمل الوطنية		البلدان
		جهات الوصول الوطنية المعنية	هيئات التنسيق الوطنية المنشأة	بعهد اتفاقية مكافحة التصحر	قبل اتفاقية مكافحة التصحر	يجري إعدادها	من المزمع إعدادها	
√	اعتمادات محدودة؛ مساعدة خارجية	√	√				√	لبنان
√	مبادرات اللانات والمخيمات؛ الارادات المتحصلة من استخدام الموارد الطبيعية؛ مساعدة خارجية	√	√	√ (١٩٩٦)				منغوليا
√	الجهد الوطني؛ التعاون مع الكالات المتعددة الأطراف والثنائية وكذلك وكالات الأمم المتحدة	√	√		√ (١٩٩٣)			ميانمار
√	المبادرات الوطنية؛ مساعدة خارجية	√	√				√	نيبال
√	من الحكومة في أغلب الأحيان	√	√		√			عمان
√	اعتمادات على المستوي الوطني والمستوي الأقاليم؛ أعمال تجمع المنظمات الأهلية؛ مساعدة خارجية	√	√			√		باكستان
√	لم توضع بعد ميزانية لهذا الغرض	√	من المزمع إنشاؤها				√	بالاو ^(٤)
√	الميزانية الوطنية السنوية	√	من المزمع إنشاؤها				√	قطر
؟	اعتمادات حكومية	√	؟	؟	؟	؟	؟	جمهورية كينيا
√	مبادرات حكومية؛ لم تح تلق أي مساعدة خارجية حتى الآن	√	√			√		المملكة العربية السعودية
	اعتمادات حكومية				برنامج التحضير (منذ ١٩٦٠)			سنغافورة ^(٢)

الاحتياجات المعرب عنها ^(١)	المخصصات المالية	هيئات التنسيق الوطنية/جهات الوصل الوطنية		برامج العمل الوطنية المعدة		حالة إعداد برامج العمل الوطنية		البلدان
		جهات الوصل الوطنية المعنية	هيئات التنسيق الوطنية المنشأة	بعقد اتفاقية مكافحة التصحر	قبل اتفاقية مكافحة التصحر	يجري إعدادها	من المزمع إعدادها	
√	بالتعاون مع الوكالات المتعددة الأطراف، الثنائية وكذلك وكالات الأمم المتحدة	√	؟				؟	سري لانكا
	تمهيداً وطنياً؛ مساعدة خارجية	√	√	√ (١٩٩٥)		√ ^(١)		الجمهورية العربية السورية
√	المناخ الوطنية؛ مساعدة خارجية	√	√			√		طاجيكستان
√	م. المتخذ، ضد بعض الاعتمادات؛ مساعدة خارجية	√	√	√				تركمانستان
√	؟	√	من المزمع إنشاؤها	√ (١٩٩٥)				الولايات العربية المتحدة
√	المناخ الوطنية؛ مساعدة خارجية	√	√	√ (١٩٩٥)				أوزبكستان
√	الخطة المالية السنوية للحكومة؛ أمم المتحدة المنظمات غير الحكومية؛ المساعدة الخارجية	√	؟				√	فييت نام
√	اعتمادات حكومية؛ مساعدة خارجية	√	√		√ (١٩٩٠)			اليمن

ملاحظات:

١- علامة الاستفهام في أعمدة العمل الوطنية المعدة، وبرامج مكافحة التصحر، والأطراف القائمة للتقارير، سواء أعد فيها أم لم يعد برنامج عمل وطني، استراتيجيات بيئية أو قطاعية وسياسات وصكوك وبرامج قانونية للتصدي للقضايا المتعلقة بالتصحر وتدهور التربة.

- (١) الاحتياجات المالية والتقنية والتكيفية المتعلقة ساء القدرات.
- (٢) استناداً إلى خطة بلده الأمد في مجال مكافحة التصحر، ولا سيما منذ الخمسينات.
- (٣) برنامج عمل وطني جديد.
- (٤) لا تتأثر بالتصحر بشكل مباشر.